



الأسرة

في

مدينة بيت المقدس

عصر سلاطين المماليك دراسة وثائقية

الدكتور / علي السيد علي

كلية التربية بالفيوم - فرع جامعة القاهرة

الوثائق الخاصة بمدينة بيت المقدس من

شأنها أن تقدم خدمة كبرى للثقافة العربية

بوجه عام، ولتاريخ المدينة المقدسة وقضيتها بوجه

خاص، وموضوع دراستنا هذه يعتمد كلية على مجموعة وثائق الحرم

القدس الشريف والتي تم الكشف عنها مابين عامي، ١٩٧٤، ١٩٧٦م، والتي

قام معهد ماكجل بكندا بتصويرها على أشرطة ميكرو فيلم. وقام

البروفيسور دونالد ليتل بعمل فهرس لها عام ١٩٨٤م باللغة الإنجليزية،

ونشر ربع الوثائق منها في بعض أبحاث^(١). كما قام المرحوم الدكتور كامل

جميل العسلي بنشر بعض الوثائق في كتابه بعنوان وثائق مقدسية

تاريخية، في ثلاثة أجزاء^(٢). كذلك قام الدكتور محمد عيسى صالحية

بنشر ودراسة عشر وثائق منها في حولية كلية الآداب بجامعة الكويت^(٣).

وقمت بنشر عدة أبحاث عن مجموعة الوثائق هذه وبيان أهميتها في دراسة

التاريخ الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، وعروبة القدس وأوقاف

إن دراسة

فلسطين على الحرمين الشريفين^(٤). وإن شاء الله تعالى سأتابع نشر عدد من الدراسات القيمة حول هذه الوثائق وغيرها وأخص منها سجلات المحكمة الشرعية بالقدس.

والحقيقة أن هذا البحث إضافة جديدة كل الجدة لكتابي الذي تحدثت فيه عن القدس في العصر المملوكي والمطبوع بالقاهرة ١٩٨٦م، لما تلقيه الوثائق من أضواء جديدة على حياة مجتمع بيت المقدس بشتى طوائفه الدينية، وهي وثائق تتعلق بحياة سكان المدينة بمختلف شرائحهم الاجتماعية، طوال الفترة من ٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م، أي عصر سلاطين المماليك بدولتيه الأولى والثانية، أو دولة المماليك البحرية، ودولة المماليك الجراكسة. وهي فترة من أخصب فترات تاريخنا الحضاري تتناول بالحديث:

عقود الزواج - المهور - سن الزواج - تعدد الزوجات - معدل الإنجاب -
وضعية المرأة - حالات الزواج - سكن العائلة - مكوناته - مواد البناء - ما
يحب الزوجان في بعضهما - العلاقات بين الآباء والأبناء - مسئولية الزوج
عن أسرته - المشكلات العائلية - وضع الأطفال القصر - توارث الوظائف
والحرف في الأسرة الواحدة - الأثاث المنزلي - الأدوات المنزلية.

عقود الزواج :

كان يطلق عليها عقود النكاح أو الإصداقات، وعادةً ما تُستهل بعباراة «أصدق فلان...» أو «هذا ما أصدق فلان...»، يتبع ذلك ذكر اسمي العريس والعروس، ومكان إقامتهما، وبالنسبة للعروس فعادةً ما تذكر كلمة أو كلمتان تحددان أنها قد وصلت سن البلوغ. وإذا كان سبق لها الزواج فعادةً ما يتم ذكر ذلك مع ذكر اسم زوجها السابق، كما يتم تدوين اسم وكيلها في الزواج وأنه أهل لهذه الوكالة. كذلك كان يتم ذكر إجمالي مبلغ الصداق «المهر» مع بيان المقدم منه والمؤخر. وعلى ظهر العقد كان يتم عمل ملحق بحالات الطلاق التي وقعت^(٥). هذا بالنسبة للأحرار من أبناء وبنات بيت المقدس. أما بالنسبة للرقيق، ففي حالة زواج الجارية من أحد عبيد السيد فقد كان يشترط عند كتابة عقد زواجهما على يد عاقد الأنكحة أن ينص على : «هذا ما أصدق فلان فلانة مملوكة فلان المقررة لسيدها بالرق والعبودية، عندما خشي على نفسه العنت- أي الفجور والزنا- وخاف الوقوع في المحذور لعدم الطول، وأنه ليس في عصمته زوجة

أخرى، ولا يقدر على زواج حرة على ما شهد لديه من يعينه في رسم شهادته صداقاً تزوجها به، مبلغه كذا وكذا وولي تزويجها إياه، بذلك سيدها المذكور يحق ولايته عليها شرعاً^(٦). كما جاز أن يتولى السيد بنفسه كتابة عقد الزواج، وفي هذه الحالة كانت صيغة العقد على النحو التالي : «هذا كتاب تزويج إكتبه فلان لعبداه فلان أو أمته فلانة، المقر له كل منهما بالرق والعبودية، وهو أنه أشهد على نفسه أنه زوج عبده المذكور لأمته المذكورة تزويجاً صحيحاً شرعياً بسؤال كل منهما لسيده المذكور في ذلك، وقبل الزوج من سيده عقد هذا النكاح لنفسه قبولاً شرعياً، ولا يعين الصداق...»^(٧)

المصادر:

من الطبيعي أن تختلف المهور باختلاف أوضاع الناس الاقتصادية والاجتماعية، وباختلاف الزمان كذلك. فأعلى مهر أو صداق وصل إلينا في الوثيقة رقم ٤٧ المؤرخة في ٦ ذي العقدة سنة ٧٧٠هـ / ١٢ يونيو سنة ١٣٦٩م وهو ٢٤٠٠ درهما فضة، قدمه أحد سكان القدس لزوجته المدعوة خديجة بنت المرحوم بدر الدين حسين بن هندي الشافعي في عقد زواجه منها الموقع عليه من قبل أقضى القضاة علم الدين أبي داود سليمان بن شهاب الدين أبي العباس أحمد الحنبلي، خليفة الحكم في القدس^(٨). يليه العقد الذي ورد في سجل المحكمة الشرعية بالقدس رقم ٢٦٩ وهو لزوجة قاصر، ومقدار الصداق ألف درهم، دفع الزوج منها ٧٠٠ درهما مقدما والباقي وقدره ٣٠٠ درهما مؤخر صداق لأقرب الأجلين، وهو مبلغ يتناسب مع مكانة عائلتي الزوج وهي عائلة الحسيني من الأشراف، والزوجة إحدى بنات أسرة البديري فهي ابنة الشيخ محمد بدير أحد كبار العلماء^(٩). وفي الوثيقة رقم ٢٨٧ المؤرخة في ١٢ صفر سنة ٧٧٨هـ كان مؤخر صداق الست المصونة المحجبة فاطمة ابنة المرحوم فخر الدين بن زين الدين هو عشرون مثقالاً من الذهب أي حوالي ٩٦٠ درهما، فكم كان المقدم^(١٠).

أما الوثيقة رقم ٤٤ وهي بتاريخ ١٨ صفر سنة ٧٨٠هـ / ١٦ يونيو ١٣٨٠م فقد جاء فيها أن الحاج يحيى بن خضر بن نصر الله قد دفع صداقاً قدره ٦٥٠ درهما لزوجته زينب بنت خليل بن أبي الفتح، المعروف والدها بالقاضي. وقد جاء على ظهر نفس الوثيقة بتاريخ ٢٥ ربيع الأول سنة ٧٨٥هـ / ٢٨ مايو ١٣٨٣م أي بعد حوالي خمس سنوات أن الزوجة المذكورة تطالب زوجها الحاج يحيى بالطلاق في مقابل أن يسترد الصداق الذي دفعه، وأنه قبل ذلك^(١١). يلي ذلك الصداق المذكور في الوثيقة رقم ٦٥٣

بتاريخ ١٥ ذي الحجة سنة ٧٩٥هـ وهو ٦٠٠ درهماً^(١٢). ثم ماجاء في الوثيقة رقم ٣٢١ من وثائق الحرم القدسي التي توضح لنا مقدار الصداق بين أبناء الطبقات المثقفة، فهي تذكر أن الشيخ شرف الدين يعقوب بن الحاج يوسف بن يعقوب من القدس يمنح وكيل عروسه فاطمة وهو الشيخ قاسم بن الشيخ موسى بن عمر الغزي صداقاً قدره ٦٠٠ درهماً، العاجل منه ٤٥٠ درهماً دمشقياً ثم جاء على ظهر نفس الوثيقة أنه يوم ٥ المحرم سنة ٧٩٥هـ/ ٢١ نوفمبر ١٣٩٢م أن يعقوب، الزوج المذكور في وجه الوثيقة يطلق زوجته فاطمة المذكورة وأن مؤخر الصداق الذي دفعه كان ١٥٠ درهماً. أما الصداق لدى أبناء أهل الذمة فقد كان مقارباً لتلك المبالغ التي سبق ذكرها، فالوثيقة رقم ٣٠٢ المؤرخة في ٢ رجب ٧٩٤هـ / ٢٥ مايو ١٣٩٢م فقد جاء فيها أن جمال الدين بن عبد الله بن منصور بن إبراهيم العابد لله من قرية القلانسة يمنح مخطوبته سعيدة بنت توما بن توكل النصرانية صداقاً قدره ٤٠٠ درهماً، وجاء على ظهر الوثيقة أنه بتاريخ ٤ صفر سنة ٧٩٥هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٣٩١م أن «سعيدة تسأل زوجها عبد الله أن يطلقها في مقابل أن تدفع له ٤٠٠ درهماً، وأنه قبل ذلك»^(١٣).

وينبغي أن نشير إلى أن المهور تناسبت تماماً مع دخل الفرد في ذلك العصر، إذ تشير الوثيقة رقم ٦١٠ وهي بتاريخ ٢ صفر سنة ٧٩٣هـ/ ٩ يناير ١٣٩١م إلى أن «محمد بن علي بن عثمان الصلخدي النساج بالقدس دفع لمخطوبته روحة بنت عبد الله صداقاً قدره ستة دنائير ذهب أي حوالي ١٤٤ درهماً. كما أن الوثيقة رقم ٢٩١ المؤرخة في ١٥ جمادي الأولى سنة ٧٨١هـ/ ٢٩ أغسطس ١٣٧٩م تذكر أن «شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، المعروف بالمصري، يمنح مخطوبته عروس بنت الحاج أحمد بن حسين النابلسية صداقاً قدره ١٥٠ درهماً دمشقياً. والوثيقة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٢ صفر سنة ٧٩١هـ/ ١٠ فبراير ١٣٨٩م تذكر أن إبراهيم بن علي بن إبراهيم الدمشقي اللبان الحاضر بالقدس، يمنح مخطوبته زمرد بنت عبد الله بن عبد الله عتاقة الست ستيتة صداقاً قدره ٣ دنائير ذهب أي حوالي ٧٢ درهماً. وعلى الظهر من الوثيقة هناك إشارات، الإشارات الأولى عبارة عن خمسة أسطر وتوقيع شاهدين بتاريخ ٢٧ جمادي الأولى سنة ٧٩٢هـ / ١٣ مايو ١٣٩٠م جاء فيه أن إبراهيم المذكور في وجه الوثيقة يطلق زمرد، وإنها أقرت بعدم وجود أية حقوق مالية طرفه. يلي ذلك الإشارات الثاني من ١٢ سطراً وتوقيع ٣ شهود وعلامة القاضي في الهامش الأيمن من الوثيقة بأنها تزوجت من شخص آخر بعد وفاء العدة يدعى صبيح ومنحها صداقاً قدره ٥ دنائير مصرية ذهباً. وفي ٣ شوال سنة ٧٩٣هـ/ ٣ سبتمبر ١٣٩١م هناك إقرار من زمرد بأنها تسلمت مؤخر صداقها من صبيح الذي طلقها»^(١٤) ومما سبق يتضح لنا أن أعلى صداق كان ٢٤٠٠ درهماً بينما أقل صداق كان ٣ دنائير أي حوالي ٢٧ درهماً.

سن الزواج :

الحقيقة أن الوثائق التي بين أيدينا وهي ما بين ١٣٠٠ - ١٥٠٠ وثيقة ليس بها ذكر لسن الزواج، وكذلك المصادر التقليدية. إلا أننا من خلال دراسة وثائق حصر الإرث المختلفة والتي قاربت ٤٠٠ وثيقة نستطيع القول بأن نسبة الأبناء القصر الذين خلفهم المتوفون كانت كبيرة، ونستنتج من ذلك أن الزواج في مدينة بيت المقدس كان يتم في سن متأخرة نسبياً. وهذا معقول بالنسبة للمعطيات الأخرى المعروفة في المجتمع الزراعي، مثل حرص الأهل على زواج الأبناء في سن مبكرة لأسباب اجتماعية واقتصادية، وأن سن الزواج كان مرتفعاً بين الرجال. إلى جانب طول أعمار الزوجات بالنسبة للآزواج وخصوصاً من بقي منهن على قيد الحياة بعد وفاة أزواجهن، مما يدل على مقاومتهم الطبيعية ومناعتهم حين كن صغيرات فبقين عندئذ على قيد الحياة أو بعبارة أخرى أن سن الزواج كان مرتفعاً عند الرجال ومنخفضاً عند النساء^(١٥).

تعدد الزوجات

بالرغم مما هو شائع من أفكار عن تعدد الزوجات في المجتمعات الشرقية بوجه عام والإسلامية بوجه خاص، فإننا من خلال تفحصنا لوثائق حصر الموجودات ضمن مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف، والتي قام بتسجيلها جماعة من الكتبة في حضور الشهود العدول من قبل الحاكم الشرعي للقدس وهو قاضي القضاة الشافعي، أو من ينوبه عنه من ديوان الموارث الحشرية الذي كان يدخل شريكاً في التركة وخصوصاً لمن لم يترك ورثة يستغرقون الإرث كله، والتي جاء في معظمها اسم الزوج والزوجة فإننا لم نعثر سوى على وثيقتين تفيدان أن الشيخ برهان الدين الناصري قارئ الحديث بالمسجد الأقصى، وأحد الصوفية في الخانقاه الصلاحية بالقدس قد كان له زوجتان، الزوجة الأولى وتدعى شيرين بنت عبد الله^(١٦). أما الزوجة الثانية فهي فاطمة ابنة عبد الله بن فهد الخيلية^(١٧). مما يدل على تدني نسبة تعدد الزوجات وتماسك الأسرة المقدسية في ذلك العصر.

معدل الإنجاب

إن أول ما يسترعي انتباه من يتصفح مجموعة وثائق الحرم وخصوصاً وثائق حصر الإرث هو ارتفاع معدل إنجاب الأطفال عند مسلمي القدس بوجه خاص. فالوثيقة رقم

٦١٣ المؤرخة في ١٩ ذي القعدة سنة ٧٩٦هـ / ١٣٩٤م تفيد أن صاحب الوثيقة ويدعى شرف الدين محمود بن شهاب الدين الخوارزمي قد أنجب من زوجته المرأة الكامل سراملك عتاقته عشرة أولاد^(١٨). بينما تذكر لنا الوثيقة رقم ١٨٤ بتاريخ ٢ رمضان سنة ٧٨٩هـ أن المرحوم ناصر الدين محمد الحموي أنجب أولاداً أربعة هم «عمر وأبي بكر وسلما وسارة...»^(١٩) وتشير الوثيقة رقم ٧٠٥ المؤرخة في ٢٣ جمادي الثاني ٧٩٦هـ / ٢٥ أبريل ١٣٩٤م إلى أن إبراهيم بن محمد بن عبد الله الطبلاوي السمان حدد ورثته بأنهم: زوجته وأطفاله: ستيتة، ومنصور، وناصر، وعبد الله، وسليمان، وسعيد، وعبد الله الحاضرون ببيت المقدس. وأحفاده أحمد، وحامد، وأحمد، وعلي، وإبراهيم، أي أن عدد أولاده سبعة غير أحفاده^(٢٠) والوثيقة رقم ٦٩٥ المؤرخة في ٢٧ شوال سنة ٧٩٥هـ / ٥ سبتمبر ١٣٩٣م تفيد أن عبد الله بن محمد قد أنجب سبعة أولاد هم: غانم، ومحمد، وأبا بكر، وعلي، وخالد، وفاطمة، وعليه^(٢١).

وهناك العديد والعديد من الوثائق التي تؤكد ارتفاع معدل الإنجاب بحيث نقف منها على أن متوسط الإنجاب كان لا يقل عن ثلاثة أطفال أو أربعة، ومن النادر أن تجد من بين المسلمين من لم ينجب أو أنجب طفلاً واحداً.

أما بالنسبة لأهل الذمة فكان معدل الإنجاب قليلاً عندهم، فالوثيقة رقم ٢٨٤ وهي بتاريخ ١٤ ذي القعدة سنة ٧٩٥هـ / ٢١ سبتمبر ١٣٩٣م، وهي وثيقة حصر موجودات امرأة مسيحية على فراش المرض، تدعى أفروشية بنت التاج إسحاق النصرانية اليعقوبية والتي تقطن في دير الأقباط في القدس، قد أنجبت بنتاً واحدة تدعى فخر النساء بنت سالم. والوثيقة رقم ٤٠٥ المؤرخة في ١٤ جمادي الثاني ٧٩٦هـ / ٢٩ أبريل ١٣٩٤م وهي وثيقة حصر موجودات امرأة يهودية ضعيفة على فراش المرض تدعى قمر بنت إسحاق بن مناحم العبرية أشهدت فيها قاضي القضاة الشافعي أن حفيدها موسى بن صمويل الغائب في دمشق هو وريثها الوحيد بعد وفاة والده ووحيدها صمويل. كما أن الوثيقة رقم ٥٠٣ وهي بتاريخ ٤ ذي القعدة سنة ٧٩٥هـ / ١١ سبتمبر ١٣٩٣م وهي وثيقة حصر موجودات شخص مسيحي مريض يدعى رشيد بن هارون بن سمعان النصراني الشوبكي، أشهد على نفسه أن ورثته زوجته مريم بنت فريح بن شيل النصرانية الشوبكية، وبنتيه ست الأهل وست النظر، وأخاه غانم الغائب في الشوبك^(٢٢).

ولعل السبب في ارتفاع معدل الإنجاب راجع لأهمية الأطفال بالنسبة للآباء والأمهات، لأن الأطفال متعة الحياة، ويمدون والديهم بالحافز على الكفاح والمرح، كما أن كثرة الإنجاب هي الحماية الأفضل للأب الكبير في السن، ولأنهم هم العصبة التي تحقق القوة، سوف يحلون محله في العمل ويحققون تراكم الثروة وربما يكون الدافع لهم الظروف الصحية التي عاشها الناس في ذلك الزمان وكثرة الوفيات بالنسبة للمواليد. (٢٣)

وضعية المرأة الاجتماعية

تحرص الوثائق حرصاً شديداً على تحديد وضعية المرأة في المجتمع، فإذا كانت من النساء الحرائر بالوراثة، فعند ذلك غالباً ما تلقب بلقب «السيدة المصونة» أو «الحرمة» أو «الأصيلة» أو «ست الكل» أو «ست الأهل» أو «ست النظر» أو «ست الحكام»، كما كانت تكنى بإحدى الكنى وخصوصاً إذا لم تنجب ولداً فيقال لها مثلاً «أم الخير»، «أم محمد»، «أم الحسن» وغيرها من الكنى. كما تحرص الوثائق على ذكر أصلها، فإذا كانت أصلاً من القدس فتتسبب إليها ويقال إنها «المقدسية»، وإذا كانت من غير القدس فيتم ذكر ذلك مثل «الدمشقية»، و«الحلبية»، و«الحموية»، و«الشوبكية»، و«الرملية»، و«الصفدية»، و«النابلسية»، و«الخليلية»، و«المصرية»، و«المغربية»، و«العجلونية»، و«الصورية»، و«الطرابلسية» وإلى غير ذلك من ألقاب النسبة التي تحدد الأصل. ثم يذكر اسم والدها وجدها على الأقل. أما إذا كانت جارية في الأصل وتم عتقها، فيقال لها فلانة عتاقة أو معتوقة فلان أو فلانة. ولأنها مجهولة النسب، ولأن أباهما مهما كان هو عبد من عباد الله فيقال لها بنت عبد الله. وإذا كانت متزوجة حرة أم جارية الأصل، فيتم ذكر اسم زوجها فيقال لها زوجة فلان، أما إذا كانت طلقت منه فيقال لها «مطلقة فلان» ثم يذكر اسم والد الزوج وأحياناً اسم أبيه وجده، وإذا توفي زوجها فيقال لها «زوجة المرحوم فلان». وغالباً ما يتم ذكر اسم حرفة الزوج أصلاً زيادة في الاحتياط كأن يكون ناسجاً، حداداً، خياطاً، تاجراً، فحاماً، لباناً، صباغاً، صوفياً، دلالاً، سقاء، بقالاً، بناء، وإلى غير ذلك من المهن (٢٤).

حالات الزواج المختلفة زواج الرقيق

تعكس لنا كثير من وثائق الحرم القدسي الشريف حالات الزواج المختلفة، ومنها حالات الزواج التي كانت تتم بين الرقيق بعضهم وبعض، وخصوصاً بعد العتق وأن العتيقة أو العتيق يظلان يحملان اسم مولاها. فالوثيقة رقم ٥٧ والمؤرخة في ٢٧ شوال سنة ٧٩٣هـ/ ٢٧ سبتمبر سنة ١٣٩١م تذكر أن جورير بنت عبد الله عتاقة فاطمة بنت عبد الله الدمشقي، زوجة فرج بن عبد الله عتاقة مسعود بن إبراهيم من قرية القلندية في إحدى ضواحي بيت المقدس. كذلك الوثيقة رقم ١٢٣ المؤرخة في ١٨ ذي الحجة ٧٩٥هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٣٩٣م وهي وثيقة حصر موجودات امرأة تدعى «هيفاء عتيقة الست فاطمة بنت أرغون من حماة» وأن الورثة هم: «زوجها طيغا المعروف أنه عتاقة سالم الأنكال الحاضر معها في القدس، وأختها، الست فاطمة...» (٢٥).

الزواج من الجوارى

تشير بعض الوثائق إلى عدد من الحالات التي قام فيها السيد بعق جاريته والزواج منها، بل إنه يجس عليها بعض الأوقاف حتى يضمن لها مورداً مالياً خشية ألا ينجب منها، أو أن تصدر أملاكه. من ذلك الوثيقة رقم ٤٥٧ المؤرخة في ٤ رمضان سنة ٧٩٦هـ/ ٣ يونيو ١٣٩٤م تفيد أن أحد موظفي بيت المقدس ويدعى علاء الدين علي بن قيران متولي الليل في القدس قد أعتق جاريته طفغاي وتزوجها وأوقف عليها داراً في خط أولاد الشرف، أي في الحارة المعروفة بحارة الشرف، والتي كان يطلق عليها أيضاً حارة الأكراد. كما كان يعتقها لكي يتزوجها شخصاً آخر من الأحرار فالوثيقة رقم ٥٥٥ المؤرخة في غرة ذي الحجة سنة ٧٩٥هـ/ ٨ أكتوبر ١٣٩٣م، وهي وثيقة حصر تركة امرأة متوفاة تدعى «الحاجة ألفتة بنت عبد الله، عتاقة علي بن حسن الدلال في سوق الرقيق بحلب، زوجة الحاج علي بن محمد بن محمود الحلبي» والتي كانت تقيم في خان باب حطة، وورثتها هم: «زوجها وحفيد معتقها، جمال الدين يوسف الغائب في حلب»، كذلك الوثيقة رقم ٦٧٩ المؤرخة في ١٢ محرم سنة ٧٩٤هـ/ ١٠ ديسمبر ١٣٩١م، وهي وثيقة حصر موجودات سيدة ضعيفة على فراش المرض تدعى نارنج بنت عبد الله، عتاقة المرحوم سيف الدين سلجوق، زوجة الشيخ الصالح ناصر الدين بن خواجا علي القرمي المقيمة في زاوية الشريف بحارة الأكراد. كما جاء في الوثيقة رقم ٢٩٤ وهي بتاريخ ١٦ رمضان ٧٩٦هـ/ ١٥ يوليو ١٣٩٤م أن الحرمة يلخاتون بنت عبد الله، عتاقة سيف الدين بيبغا بن عبد الله بن سيف الدين يلبغا، أقرت وهي على فراش

الموت أن الورثة هم زوجها الغائب، ومعتقها، وابنها أحمد الحاضر معها في القدس. وما جاء في الوثيقة رقم ١٣٠ المؤرخة في ٢٢ ذي القعدة سنة ٧٩٥هـ/ ٢٩ أكتوبر سنة ١٣٩٣م، وهي وثيقة حصر موجودات امرأة على فراش الموت تدعى لوكار بنت عبد الله التركية عتاقة الست الملك بنت قطلوتمر الناصري، وذكرت أن ورثتها زوجها محمد الصناديدي الصوفي، الغائب في القاهرة وبيت المال لأنها لم تتجب^(٢٦).

الزواج من الأقارب:

هناك بعض الوثائق التي تشير إلى حرص كثيرين من المقادسة على الزواج من الأقارب، لما يحققه هذا النوع من الزواج من ترابط أسري، وتراكم الثروة وحصرها داخل الأسرة الواحدة. فالوثيقة رقم ٢٥٤ المؤرخة في ١٢ ذي الحجة سنة ٧٩٥هـ/ ١٩ أكتوبر سنة ١٣٩٣م تذكر أن أحد أبناء بيت المقدس ويدعى «الحاج أحمد بن علي بن عمر الحلبي» زوّج ابنته «فاطمة» لابن عمه «محمد»، وعندما توفي الأول دون ولد ذكر كانت ابنته وابن عمه وهو في نفس الوقت زوجها ضمن الورثة الشرعيين. والوثيقة رقم ٢٦٣ المؤرخة في ١٢ رجب سنة ٧٩٦هـ، تذكر أن عائلة تعيش في بيت المقدس أصلها من حمص ببلاد الشام، تزوج شاب منها يدعى محمد من بنت عمه حليلة، وعندما مات عمه والد زوجته ويدعى أبو بكر بن أحمد بن زيد الحمصي، ورثه هذا الشاب وزوجته ابنة عمه. وتؤكد لنا الوثيقة رقم ٣٩٨ المؤرخة في ١٩ رمضان سنة ٧٩٦هـ/ ١٨ يوليو ١٣٩٤م ما ذهبنا إليه من الحرص الدائم على الزواج من أقرب الأقارب، وهي وثيقة حصر تركة امرأة متوفاة تدعى «زهرة ابنة إبراهيم الحلبي زوجة الحاج أحمد بن أبي بكر الحلبي، وهو نفس الوقت ابن عمها»^(٢٧).

الزواج من أصول واحدة

ومما يلفت النظر في أن الزواج من أصول واحدة كان ظاهرة واضحة في سكان بيت المقدس بجميع أصولهم وطبقاتهم الاجتماعية وطوائفهم الدينية. فقد جاء في الوثيقة رقم ١٩٧ بتاريخ ٢٩ صفر سنة ٧٩٥هـ وهي تتعلق بتركة شخص يهودي يدعى إسحق بن شمويل، فعندما مرض مرض الموت أقر بنفسه أمام مندوب بيت المال بعد أن تم حصر ممتلكاته أنه متزوج من «سمحة ابنة يهودا الإفرنجية الحاضرة معه بالقدس ولها مؤخر صداقها عليه ستين أفلوري ذهب» وأن ورثته هم «زوجته المذكورة ووالدته دوسا بنت سلتين الإفرنجية الحاضرة معه بالقدس الشريف» وعلى هذا فهذه الوثيقة تؤكد لنا حرص هذا اليهودي الإفرنجي على الزواج من بنات جنسه، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى حرص كثير من الأزواج على إظهار أن تركته مدينة لزوجته وخصوصاً إذا لم ينجب منها ولداً ذكراً وبذلك يدخل ديوان المواريث الحشرية شريكاً في التركة وهذا ما حاول ذلك الشخص منعه فعندما تم تقييم موجوداته اتضح أن التركة مدينة لزوجته^(٢٨). أما عند المسلمين فكانت ظاهرة الزواج من أصول واحدة تأتي في المقام الأول. فالوثيقة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٤ رمضان ٧٩٥هـ / ٢٤ يوليو ١٢٩٣م جاء فيها أن الزوج هو «محمد بن يوسف بن إبراهيم الدمشقي»، وأن الزوجة هي «الحاجة خاتون بنت محمد بن عبد الله الدمشقية». والوثيقة رقم ٩٢ بتاريخ ٢٨ شوال سنة ٧٩٥هـ / ٦ سبتمبر ١٢٩٣م وهي وثيقة حصر موجودات امرأة تدعى «بركة بنت علي المصرية» وزوجها يدعى «علي بن حسن بن علي المصري الموجود معها». والوثيقة رقم ١٢٦ المؤرخة في ٧ ذي القعدة سنة ٧٩٢هـ / ٦ نوفمبر ١٢٩١م، وهي وثيقة حصر موجودات امرأة مغربية ذكرت أن وريثها هو زوجها الحاج سعد الدين بن عثمان بن داود المغربي السقاء الحاضر معها. كما أن الوثيقة رقم ١٦٢ تؤكد لنا أن الزوج والزوجة من عجلون. والوثيقة رقم ١٦٦ تؤكد أن الزوج والزوجة من سنجار. والوثيقة رقم ٢٠٠ بتاريخ أول رمضان ٧٩٧هـ / ٢٠ يونيو ١٢٩٥م تذكر أن الزوج والزوجة من بغداد. والوثيقة رقم ١٧٢ وهي وثيقة إرث لشخص توفي يدعى «الحاج علي بن أبي بكر سلمان الإسعدي» وزوجته «الحاجة مؤنسة بنت أبي بكر الإسعدية». والوثيقة رقم ٢٣٠ المؤرخة في ١٦ ربيع الأول ٧٩٤هـ / ١١ فبراير ١٢٩٣م جاء فيها أن الزوج هو «يعقوب بن موسى بن يعقوب الخليلي «والزوجة» صالحة بنت أحمد بن إبراهيم الخليلية». والوثيقة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٢ ذي الحجة ٧٩٥هـ / ١٩ أكتوبر ١٢٩٣م جاء فيها أن الزوج هو «الحاج أحمد بن علي بن عمر الحلبي» وزوجته هي «الحاجة بشر بنت سالم الحلبي الحاضرة معه». أما الوثيقة رقم ٢٦٢ بتاريخ ٦ رمضان وبدون ذكر السنة، جاء فيها أن الزوج هو «علاء الدين علي بن حسن الحمصي» وأن الزوجة تدعى «فاطمة بنت الشهاب أحمد بن طاهر الحمصية» والوثيقة رقم ٣٩٢ جاء فيها أن الزوج والزوجة من مدينة طرابلس بلبنان. والوثيقة رقم ٣٩٤ تذكر أن الزوجين من مدينة عنتاب بتركيا حالياً. والوثيقة رقم ٤٠٢ جاء فيها أن الزوجين من الأكراد. هذا الحشد من الوثائق يؤكد أن الزواج من ذوي الأصول الواحدة كان يمثل أغلب حالات الزواج^(٢٩).

الزواج من أصول متباعدة

ثم نأتي إلى حالات الزواج من ذوي الأصول المتباعدة نوعاً ما، فالوثيقة رقم ٤٣٢ بتاريخ ٧ ذي الحجة ٧٩٥هـ / ٤ أكتوبر ١٢٩٣م تذكر لنا أن الزوجة وتدعى «حليمة بنت

محمد الدمشقية» وزوجها هو «محمد بن نصر الكركي» أي من مدينة الكرك بالأردن حالياً. بينما تذكر الوثيقة رقم ٤٤٤ بتاريخ ٣٠ رمضان ٧٩٥هـ / ٩ أغسطس ١٣٩٣م، أن الزوجة وتدعى «مريم بنت سعيد المصرية» والزوج هو «جمعة بن عبد الله بن سلمان البغدادي». وتذكر الوثيقة رقم ٤٠٤ أن الزوج هو «الحاج محمد بن حسن الحلبي» والزوجة هي «فاطمة بنت يوسف بن صالح الدمشقية». بينما تذكر الوثيقة رقم ٤٠٦ في نفس العام أن الزوج هو «الحاج محمد بن حسن الرحبي» نسبة إلى مدينة الرحبة، بينما الزوجة هي «فاطمة بنت يوسف بن صالح الدمشقية». وهي غير الزوجة المذكورة قبلها. وتذكر الوثيقة رقم ٣٦٢ من نفس العام أن الزوجة هي «بلغان بنت علاء الدين علي بن خالد بن عبد الله المصرية» والزوج هو «الحاج عمر بن محمد بن عامر الدمشقي». وتذكر الوثيقة رقم ٢٤١ في سنة ٧٩٣هـ / ١٣٩١م أن الزوج هو «إبراهيم بن محمد المصري» والزوجة تدعى «سوملك بنت عبد الله الخليلية» أي من مدينة الخليل. وتذكر الوثيقة رقم ١٧٠ أن الزوج من مدينة إسكندرونه في تركيا حالياً، بينما الزوجة من مدينة دمشق. وتذكر الوثيقة رقم ١٥٨ في سنة ٧٩٥هـ / ١٣٩٣م أن الزوجة من دمشق، بينما زوجها من مدينة بعلبك في لبنان. كما تذكر الوثيقة رقم ١٦٠ من نفس السنة أن الزوج من مدينة الموصل، بينما الزوجة من مدينة دمشق. وتذكر الوثيقة رقم ١٥٦ في نفس السنة أن الزوج من مدينة بغداد، بينما زوجته من مدينة دمشق. كذلك تذكر الوثيقة رقم ٨٣ المؤرخة في ٢٥ شوال سنة ٧٩٣هـ / ٢٥ سبتمبر ١٣٩١م وهي وثيقة حصر موجودات شخص مريض ملازم الفراش يدعى «أحمد بن أبي ساؤل الطرابلسي القطان» وأن زوجته تدعى «ست الأهل بنت محمد النابلسية» أي أن الزوج من طرابلس الشام بلبنان، والزوجة من نابلس بفلسطين^(٣٠).

وقد يتراءى للبعض أن حالات الزواج التي ذكرناها إما من بلاد الشام بعضها البعض أو من بلاد الشام ومصر، أو من بلاد الشام والعراق، ولكن لدينا بعض حالات الزواج أبعد من تلك التي ذكرناها، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على التوحد وربط أواصر الأخوة بالمصاهرة وهذا ما نحن الآن في أشد الحاجة إليه. فالوثيقة رقم ٥٢٠ المؤرخة في ١٩ ربيع الأول سنة ٧٩٤هـ / ١٤ فبراير سنة ١٣٩٢م، وهي وثيقة حصر موجودات شخص مريض وضعيف من تونس كتبها في حضور مندوبي بيت المال من ديوان الموارث الحشرية لأنه لم يرزق من زوجته الدمشقية بولد^(٣١).

وتبغني الإشارة إلى أنه قد وردت عدة وثائق لم يتم فيها ذكر أصل الزوج على وجه الخصوص، وتم الاكتفاء بذكر اسمه كاملاً ومهنته، وذكر اسم زوجته وأصلها، مما يرجح أن مثل هذه الحالات كانت حالات زواج بين مقادسة وبنات مدن أخرى. من ذلك

ما جاء في الوثيقة رقم ٤٨١ وهي من وثائق حصر الموجودات الخاصة برجل مريض طريق الفراش يدعى «أحمد بن علي بن أبي بكر السقاء». وبعد أن تم عمل بيان بحصر موجوداته، ذكر أن من ضمن ورثته «زوجته رحمة بنت إسماعيل بن أبي بكر المصرية، المدعوة أم محمد...» وهي لم تتجب منه لذلك ورثه عمه وأولاد عمه مع زوجته المذكورة^(٣٢).

سكن العائلة

بداية يجب أن نشير إلى أن أفراد المجتمع في بيت المقدس قد اهتموا اهتماماً شديداً ببناء منازلهم لا لتكون مجرد مأوى لأصحابها، بل لتوفر لهم سبل الراحة والرفاهية في ذلك العصر، ومن الطبيعي أن تتفاوت تلك المنازل تفاوتاً يتناسب مع مكانة أبناء المدينة من حيث وضعهم الاجتماعي وحالتهم الاقتصادية^(٣٣). مما أدى إلى اختلاف أحياء أو حارات القدس في مستواها لاختلاف ساكنيها، فقد كانت هناك أحياء راقية يسكنها عليّة القوم من التجار وكبار أرباب الوظائف الدينية وغيرهم، مثل حارة السعدية وهي إحدى أرقى حارات القدس السكنية الواقعة داخل الأسوار بين بابي الساهرة والعمود بالقرب من الحرم القدسي الشريف، وحارة الخوالدة بباب حطة^(٣٤). بينما تشير كثير من الوثائق إلى أن حارة بني حارث، وحارة المغاربة التي قامت القوات الإسرائيلية بهدمها لتوسيع المنطقة المواجهة لحائط البراق أو المبكى كما يسمونه، إلى جانب حارة الريشة، وحارة القصيلة وزقاق الحبشي قرب سوق القطانين، وحارة اليهود، وحارة المشاعلة وحارة المشارقة، وزقاق أولاد كيهام، وحارة صهيون، وسوق باب حطة كانت كلها مليئة بالسكان من أرباب الحرف المختلفة بشتى طوائفهم الدينية. ولم تكن المدينة تعرف التعصب، فقد سكن كثير من أبناء أهل الذمة في منازل يمتلكها المسلمون، وسكن كثير من المسلمين في منازل يمتلكها أبناء أهل الذمة، بل تجاوزت بعض المنشآت الدينية المسيحية واليهودية والإسلامية مع بعضها البعض^(٣٥).

مكوناته

وتألف منزل الأسرة من مبنى على شكل مستطيل أو مربع أو شكل غير منتظم، واشتمل هذا المبنى على عدد من الغرف أطلق على الواحدة منها مصطلح بيت، هذه الغرفة هي التي أطلقت عليها السجلات العثمانية اسم أوضة، أو أوطه، أو بيت، وقد جرت العادة أن يتم توزيع الغرف على طوابق المنزل المختلفة السفلية والعلوية، بينما كانت الغرف المعدة لاستقبال الضيوف في الطابق السفلي بالنسبة للرجال، والطابق الأوسط بالنسبة للنساء^(٣٦).

واشتمل المنزل على ساحة سماوية هي عبارة عن فراغ معماري يتوسط الدار وتسمى الصحن أو الساحة، وتسمى سماوية لأنها مكشوفة من الأعلى على السماء، هذه الساحات السماوية كانت ولا تزال موجودة في كثير من منازل مدينة بيت المقدس، وتختلف مساحتها تبعاً لاختلاف مساحة المنزل الذي توجد فيه، إلى جانب الدرج الحجر وهو عبارة عن سلم من الحجر يكون غالباً ملتصقاً بجدار الواجهة الرئيسية للمنزل، ومرفوعاً على قوس نصف دائرية لها وظيفة إنشائية تعمل على رفع ثقل الدرج وإيصاله من أدنى نقطة إلى بيت الراحة وهو ما يعرف اليوم باسم دورة المياه أو الحمام أو المرحاض، ويوجد في جميع مباني المنازل، وغالباً ما يؤدي إلى الساحة السماوية بالقرب من المطبخ، أو مقابل الغرف. هذا إلى جانب الصهرج، وهو وحدة معمارية ملحقة بالمنزل، تقع في أسفل المنزل، وتسمى أحياناً بئر، وهو معد لجمع مياه الأمطار نظراً لحاجة مدينة القدس عبر تاريخها الطويل إلى مياه الأمطار التي هي المصدر الرئيسي لسكان المدينة. (٣٧) أما أرضيات هذه الغرف فكانت تبلط بأنواع مختلفة من الحجارة، وهي في غالبها من الحجر الأزرق الملكي الكبير والأملس، ومنها ما كان يبلط على شكل سجادة (٣٨).

ومن العناصر المعمارية التي استخدمت في بناء هذه المنازل القبو المحذب، والذي تميزت به كثير من المنازل في القدس، وهو عبارة عن وسيلة معمارية مقوسة حادة الرأس تعتمد على نقطتي ارتكاز وتم استخدامه داخل المنازل وفي الغرف (٣٩) كما عرفت بعض المنازل استخدام الخمس، والذي يتألف من خمس فقرات أو سقف خماسي الفصوص تتصل ببعضها البعض وتلتقي حجراتها في وسطها بحجر الفلق. كما شاع في تلك المنازل استخدام القبو المتقاطع وهو عبارة عن قبو مسقوف على شكل متعامد وفق أربعة فصوص، ويطلق العوام على هذا النمط من الأقبية اسم القبو الصليبي أو القبو المصلب. ووجد بكثرة في غرف المنازل، وخصوصاً ذات الأسقف المنخفضة. وقد استخدمت هذه الأنواع من الأقبية بغرض حمل ثقل الطبقات العلوية وتوزيع ثقلها على الجوانب إلى جانب وظيفتها الزخرفية عندما يتم تزيينها بأشكال هندسية ونباتية (٤٠).

وعن طريقة بناء هذه المنازل، فقد عرفت طريقة استخدام البوائك جمع بائكة لما تتيحه من فراغات، وما تقوم به من حمل الأبنية السكنية، ولوقاية المشاة من الأمطار الشديدة وأشعة الشمس الحارقة (٤١). كما تم استخدام القباب السطحية الضحلة ذات الرقبة القصيرة فوق الدور السكنية، وكذا تم استخدامها في تشييد المنازل، بحيث نجد أكثر من قبة في سطح المنزل الواحد. هذه القباب كان يتم تشييدها من الحجر والشيد وهو مسحوق طبيعي أبيض اللون مستخرج من الحجر واستعمل قبل اكتشاف الأسمنت

في العمارة، وجرت العادة بأن يتم تزيين هذه القباب برسومات هندسية مثل المثلثات والأهلة العديدة وغيرها^(٤٢).

أما عن بناء الأبواب والشبابيك فقد تم استخدام الأقواس المدببة والأقواس نصف الدائرية والمزخرفة بأشكال هندسية مختلفة، كما استخدمت القمريات وهي عبارة عن فتحات دائرية تعلو باب الدار أو المنزل، والغرض منها هو دخول أشعة الشمس بشكل خافت إلى صحن الدار. أما واجهات المنازل فقد تم فيها استخدام الرواشن، ومفردها روشن، وهي كوة أو نافذة تخرج من الطبقات العلوية لبناء المنزل وتكون بارزة إلى الخارج، ويتخلل الروشن شبابيك أو طاقات مشبكة تطل على الطريق العام. ويتميز الروشن منها بجمال الشكل من الخارج في حين يكون من الداخل على شكل غرفة داخل غرفة لإدخال أشعة الشمس، وتوفير الإضاءة المناسبة والتهوية. كما تم استخدام الأفاريز ومفردها إفريز، وهو عبارة عن إطار أو حلية بارزة وغائرة تحيط بعقد خارجي أو داخلي، ويكون الإفريز غالباً في أعلى الجدار مما يجعله يخفف من سقوط الأمطار، ويعمل على تثبيت أطراف المشربيات أو الرواشن^(٤٣).

مواد البناء

أما عن مواد البناء التي استخدمت في المنازل فيأتي في مقدمتها أنواع مختلفة من الأحجار، منها الحجر الملكي، والذي عرف في العصر العثماني بالحجر السلطاني نسبة إلى السلطان سليمان القانوني الذي بنى سور القدس منه، كما يسمى بالحجر المزي، ويسمى أيضاً بالحجر الأزرق ليله إلى الأصفر ثم الإزرقاق بعد قطعه من محاجره الكائنة في حي الشيخ جراح، وباب العمود ومغارة الكتاب وبيت أونيا. ومن الحجارة المستعملة كذلك حجر الهور الكلسي المستخدم في بناء الواجهات^(٤٤). إلى جانب استخدام الخشب عند صناعة القوالب الخاصة بالأقبية والأقواس، أو عند بناء الأبواب والشبابيك، وفي السقوف والجدران الداخلية. وقد أشارت بعض الحجج الشرعية إلى استخدام الأخشاب عند ترميم الأبنية، وكان يتم الحصول على الخشب المستعمل في البناء من الأشجار المزروعة حول القدس في جبل الزيتون والمناطق القريبة من القدس وبها أشجار الزيتون والتفاح والسفرجل والتوت والرمان والليمون والتين وغيرها^(٤٥).

كذلك تم استخدام مادة القصارة وهي عبارة عن خليط من القصرمل أي الرماد المتخلف عن الحمامات مع الشيد والرمل والماء، هذا الخليط عرف باسم القصارة البيضاء، إلى جانب خلطة أخرى شاعت منذ العصر الأيوبي ومكونة من الشيد والكتان

المشعب بزيت الزيتون والرمل، وغالباً ما كانت تستخدم كقصارة تكسو الجدران الداخلية للمباني. هذا إلى جانب الكحلة الحمراء المكونة من الشيد المطبوخ من الحجر الوردي والتي أفادت بعض الحجج الشرعية استخدامها في تغطية المسامات الفاصلة بين المداميك وعند ترميم المباني^(٤٦). ومن المواد التي تم استخدامها في بعض منازل القدس الرخام، وقد كثر استخدامه في عمل الفسقيات وتكسية بعض مداخل الدور وأرضياتها وحوائطها.

وللتغلب على مشكلة رشح الماء أو الرطوبة من الجدران والتي تظهر في الشتاء بوجه خاص، فقد تم استخدام كسر الفخار بعد خلطه بالكتان المشعب بزيت الزيتون والشيد في طلاء الجدران الداخلية، قبل كسوة هذه الجدران بمادة القصارة، كذلك لإكساب البناء البرودة الكافية في أيام الصيف^(٤٧). كما كانت أحجار الكلس من المواد المستخدمة في البناء، وهي أحجار جذابة ذات لون وردي وشديدة الصلابة في نفس الوقت، بحيث أضفت على مباني المدينة طابعاً مميزاً، فضلاً عن مقاومتها للرطوبة والأمطار، بحيث لا يمكن أن يحدث لألوانها أي تغيير أو لأشكالها على طول الزمان^(٤٨).

وقد ظلت هذه المواد مستخدمة في العصر العثماني، فعندما زار الرحالة التركي أوليا جلبي القدس ووصف بعض حاراتها ومبانيها قال: ومباني هذه المدينة من الحجارة، وليس فيها مبان خشبية مطلقاً. ومع ذلك فالأبواب مصنوعة من الخشب^(٤٩).

وينبغي أن نشير إلى أن بعض المنازل في الأحياء الراقية قد اشتملت على حواكير ومفردها حاكورة، وهي غالباً ما تكون ملاصقة للمنزل من الخارج وتزرع بالأشجار المثمرة مثل الكروم والمشمش والتفاح والتين والزيتون والرمان والتوت، وبعض الخضروات أما الحواكير الكبيرة فهي غالباً ما تكون مستقلة عن المنزل التي قد تحيط بها من جهاتها المختلفة وتحدها من جهة أو أكثر، وتعرف الحاكورة الكبيرة غالباً باسم واقفها أو شجرة تميزها أو عائلة ترعى شئونها أو ولي صالح مدفون بها^(٥٠). وعادة ما كان يخصص جزء من مساحة المنزل وخصوصاً منازل الأثرياء لعمل اسطبل يتسع لعدد من الخيول اللازمة لأفراد الأسرة الواحدة، وغيرها من دواب الحمل، وفي داخل الاسطبل دورة مياه ومطبخ للسياس وحجرة للنوم، فضلاً عن مستودع لحفظ الأتبان والأعلاف وآلات الركوب المختلفة. وأحياناً يخصص جزء من هذا الاسطبل لتربية بعض الطيور وهو ما عرف في مصطلح ذلك العصر باسم الحضير وكما سنرى في بعض الوثائق في الصفحات التالية.

وتجب الإشارة إلى أنه نتيجة لارتفاع عدد السكان في العصر المملوكي بوجه خاص وبعد أن عادت المدينة إلى أحضان الدولة العربية الإسلامية ونعمت بالاستقرار، ازداد الطلب على السكن مع قلة فرص البناء فوق الأراضي داخل المدينة لصغر حجمها، فتوسعت أحياء عديدة خارج السور، هذا إلى جانب اتجاه رجال المعمار إلى البناء فوق القناطر التي تعلو الطرق والشوارع. مما أفضى إلى بناء البائكة المحمولة على قنطرة. وأن يعيد المالك بناء مسكنه فيأخذ علو الطريق العام كقنطرة، أو يستأذن من جاره أن ترتكز عضائد قنطرة منزله على جدران الجيران. وتعطينا الوثيقة رقم ٣٣٦ مثلاً لهذه الحالة والمؤرخة في ٢٢ جمادي الآخرة سنة ٧٨٨هـ، وفيها يأذن الحاج محمد بن أحمد بن محمد البصراوي القصاب بالقدس الشريف لأحد صوفية الخانقاه الصلاحية وهو برهان الدين الناصري «أن يلصق بناءه إلى ملكه من جهة القبلة ومن جهة الغرب على حكم الأرجل القديمة الرومية الملاصقة للملكه...» والمقصود بالأرجل القديمة الرومية الأعمدة الرومانية التي تستند عليها إحدى القناطر^(٥١).

كذلك نجم عن ضيق مساحة المدينة واستخدام القناطر والأعمدة في عمليات البناء فوقها، أن ظهر ما اصطلح على تسميته بحق الاتفاق، ويعني ضرورة مرور الجار من دار جاره لعدم تمكنه من سلوك الطريق العام، أو أن يكون له حق الاشتراك في بعض المنشآت مع جيرانه مثل قنوات المياه التي قد تمر من أسفل دور الجيران^(٥٢). واستمر الحال على ذلك طوال العصر العثماني، فلم يحدث أي تغيير يذكر في منازل القدس، وطريقة بنائها، ومكوناتها، فقد جاء في السجل رقم ٢٢٩ من سجلات المحكمة الشرعية أن إحدى الدور برأس عقبة المولى (عقبة الراهبات) كانت مشتملة على «علوي وسفلي فالعلوي يشتمل على طباق بها سلالم حجر وأربع بيوت «غرف» بأحدها حمام ومطبخ وساحات والسفلي يشتمل على أوطنتين وإيوان ومرتفق وأربعة صهاريج وإسطبل ومدفن ومنافع وحقوق شرعية...»^(٥٣) كذلك جاء في السجل رقم ٢٩٤، وهو سجل وقفيات القدس ذكر الدار التي اشتراها أحد أبناء المدينة ويدعى سليمان جلبي قطينة «المشتملة على علوي وسفلي منها يشتمل على طبقة علوية يصعد إليها بسلم من حجر وحضير بها طاقات وأربعة بيوت بأحدهم حمام وعلى إيوان ومطبخ ومرتفق لطيف ومرتفق آخر وساحات سماوية وسفلى يشتمل على أوطنتين وإيوان ومرتفق وأربعة صهاريج لجمع ماء الأشتية وإسطبل ومدفن ومنافع وحقوق شرعية...»^(٥٤).

والأهم من ذلك أن الوثائق تلقي كثيراً من الضوء على سكن العائلة لا من حيث مكوناته، والمواد المستخدمة في بنائه، ومساحته، وعدد طوابقه، وتكسيه جدرانه فحسب، بل ومن حيث نوعيته، فهل هو ملك للأسرة، للزوج أو الزوجة، أو أحد الأبناء،

أم هو إيجار، ونوعية الأفراد الذين يسكنونه، ثم هل كان السكن في إحدى المؤسسات الخيرية والدينية أو في منشأة تجارية. ففي حالة السكنى في منزل أحد أفراد العائلة تتم الإشارة إلى ذلك في صراحة مثلما جاء في الوثيقة رقم ٢٨٨ بتاريخ ٥ رجب ٧٩٦هـ / ٦ مايو ١٣٩٤م وهي وثيقة حصر تركة امرأة توفيت في «دار ابنها علي بن الحاج حسن بن علي». وقد يكون السكن ملكاً للزوجة كما جاء في الوثيقة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٤ رمضان ٧٩٦هـ / ٣ يوليو ١٣٩٤م وهي وثيقة حصر موجودات امرأة مريضة وطريحة الفراش تدعى طقطاي بنت عبد الله زوجة علاء الدين علي بن قيران، تم حصر موجوداتها في «دارها الموقوفة عليها في خط أولاد الشرف» أي في حارة الشرف والتي كان يطلق عليها كذلك إسم حارة الأكراد. كما قد يكون سكن العائلة في أسرة الزوج، فقد جاء في الوثيقة رقم ٤٩٣ بتاريخ ٣٠ ذي القعدة سنة ٧٩٥هـ / ٧ أكتوبر سنة ١٣٩٣م وهي وثيقة حصر موجودات امرأة تدعى الحاجة قوزات بنت إسماعيل بن علي العجلوني، زوجة الحاج محمد بن أحمد السكندري، المعروف بالثوري، وسكنها في دار الأمير الكبير المجاهد زين الدين غانم الثوري^(٥٥).

ومن الأشياء المألوفة أن بعض دور بيت المقدس كان يطلق عليها أسماء ملاكها من النساء فقد جاء في الوثيقة رقم ٤٧٩ المؤرخة في ٧ رمضان ٧٧٦هـ / ٦ يوليو ١٣٩٤م أن إحدى الأسرات كانت تقطن في دار «تسمى دار بنت السراج المغربية.. في حارة المغاربة» والتي كانت تقع في مواجهة حائط البراق أو حائط المبكى كما يسميه اليهود.

ومن الطريف أن نذكر أن مدينة بيت المقدس قد عرفت ما هو مطبق حالياً في بعض بلدان العالم العربي، وبخاصة في منطقة الخليج من تخصيص منازل لا يسكنها إلا العائلات، ومنازل أخرى تخصص لسكنى العزاب، وخصوصاً من أرباب الحرف الذين تضطربهم ظروفهم إلى السكنى في مكان واحد، فالوثيقة رقم ٥٢٦ بتاريخ ٢٧ شوال سنة ٧٢٥هـ / ٥ سبتمبر ١٣٩٣م تشير إلى أنه تم حصر موجودات شخص مريض طريح الفراش يدعى «ناصر الدين محمد بن شرف الدين موسى بن يوسف الدمشقي» يسكن في غرفة في «بيت سكن الخبازين» وأقر أن ورثته هم: أخواته مغل، خاتون، وسالمة، الغائبات في دمشق، وأمه الحاجة ملك، وبيت المال. بل تشير الوثيقة رقم ٥١٤ إلى وجود حي بأكمله من الحرفيين ربما كانت منازلهم من هذا النوع. وقد يكون السكن عبارة عن غرفة داخل إحدى المنشآت الاجتماعية، فمن الأضواء الجديدة التي تلقيها الوثيقة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٧ ذي القعدة سنة ٧٩٥هـ / ٢٤ سبتمبر ١٣٩٣م أن بعض الربط ومفردها رباط كان ينزل فيها بعض الأسر الصغيرة والفقيرة في نفس الوقت. فهذه الوثيقة تشير إلى امرأة ضعيفة مريضة مرضاً يخشى منه الموت، فتم حصر

موجوداتها في حضور مندوب عن بيت المال وبعض الشهود العدول من طرف قاضي القضاة الشافعي الحاكم الشرعي في القدس وذكرت أن مستحقي إرثها هم: «زوجها محمد بن أحمد بن إبراهيم الكركي النساج الحاضر معها، وأحفادها محمد وأحمد وياسين...» أو يكون غرفة داخل إحدى المنشآت التجارية، فالوثيقة رقم ٤٦٤ بتاريخ ٣ رمضان ٧٩٥هـ/ ١٣ يوليو ١٢٩٣م، وهي وثيقة حصر موجودات امرأة مريضة ضعيفة تدعى خديجة بنت الحاج علي التركي تقطن في غرفة في خان عادار ظاهر القدس الشريف بالمغائر، وتم الحصر في وجود نائب وكيل بيت المال نائب الحسبة في نفس الوقت والشهود العدول من طرف قاضي القضاة الشافعي، وذكرت أن ورثتها هم بناتها فاطمة، وحليمة، وعائشة الحاضرات معها بالقدس وبيت المال لأنها لم تتجب ولداً. وجاء في الوثيقة رقم ٤٤٨ بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ٧٩٦هـ/ ٢٧ يناير ١٢٩٤م وهي وثيقة حصر تركة شخص متوفى يدعى الشيخ عمر في رباط المرحوم علاء الدين البصير وأن الورثة هم زوجته وأولاده وبناته. كما قد يكون السكن عدة غرف في منشأة دينية، فقد جاء في الوثيقة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٣ جمادي الثاني ٧٩٥هـ/ ٢٦ أبريل ١٢٩٣م، وهي وثيقة حصر موجودات شخص طريح الفراش يدعى فارس بن عبد الله، عتاقة قرقط المغربي في زاوية الشيخ إبراهيم في حارة المرداوية، وذكر أن ورثته هم زوجته عائشة بنت محمد بن يحيى، ومعتقه، وتم الحصر في حضور نائب السلطنة وناظر الحرمين الشريفين للقدس والشهود العدول من طرف القاضي الحنفي. وما جاء في الوثيقة رقم ٤٢٩ بتاريخ ٢٠ ذي القعدة ٧٩٥هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٢٩٣م وهي وثيقة حصر موجودات رجل طريح الفراش يدعى الشيخ يعقوب بن غازي التركماني الطباخ في زاوية محمد بيك. وقد تم الحصر في حضور نائب بيت المال والشهود العدول من طرف القاضي الشافعي، وأقر أن ورثته هم زوجته قطلوا بنت عبد الله الحاضرة معه وأخوه البالغ أبو زيد النساج الغائب في عينتاب. ولم تكن المنشآت الدينية التي حوت منازل استوطنها بعض العائلات المقدسية كلها خاصة بالمسلمين، بل هناك مؤسسات دينية خاصة بالمسيحيين مثال ذلك ما تذكره الوثيقة رقم ٤٧٤ وهي مكونة من ثلاثة عشر سطراً وعليها توقيع شاهدين، ومؤرخة في ٢٩ ذي الحجة سنة ٧٩٣هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٢٩١م. وهي وثيقة حصر تركة شخص مسيحي يدعى يعقوب بن يوسف بن مسعود توفي في أحد الأديرة في حارة النصارى وهو «دير معله»، أما ورثته فهم أمه وأخوه سمعان الحاضران معه في القدس. والوثيقة رقم ٥٠٣ المؤرخة في ٤ ذي القعدة ٧٩٥هـ/ ١١ سبتمبر ١٢٩٣م والخاصة بشخص مسيحي توفي في هذا التاريخ بأحد أديرة بيت المقدس ويدعى دير العامود، جاء فيها أن ورثته هم زوجته مريم بنت فريح

بن شبل النصرانية الشوبكية، وبناته ست الأهل وست النظر، وأخوه غانم الغائب في الشوبك، وعلى الوثيقة إشهد القاضي الشافعي^(٥٦).

ومن الحالات النادرة التي صادفتنا أن يكون سكن الأسرة في إحدى مدارس القدس، إذ تشير الوثيقة رقم ٦٢٧ بتاريخ ٢٥ جمادي الثاني ٧٩٥هـ / مايو ١٣٩٣م، وهي وثيقة حصر تركة امرأة متوفاة تدعى «فاطمة بنت أحمد بن علي» وقد كان محل إقامتها هي وأسرتها «سكنها في المدرسة الميمونية». ومن الطريف أيضاً أن بعض الأسر المقدسية أطلقت على دورها بعض الأسماء التي تخلد ذكرى وطنية أو قومية أو تاريخية، فالوثيقة رقم ٧٦٧ المؤرخة في ١٥ شعبان سنة ٧٥٩هـ / ٢٦ يوليو ١٣٩٣م جاء فيها أن منزل إحدى الأسر المقدسية يسمى «دار حطين في خط باب العمود». وكنا نود أن نخرج من دراستنا لمجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف، أو وثائق سجلات المحكمة الشرعية بالقدس عن قيمة الإيجار الذي كان يتم دفعه في المنازل أو الغرف السكنية، والذي لا بد وأن يكون مختلفاً من دار لأخرى حسب المساحة والموقع والحالة التي عليها الدار وما إلى ذلك من أمور، وإن كانت هناك إشارات كثيرة في العديد من الوثائق المتعلقة بالإيجار لم تشر إلى قيمة إيجارها باستثناء الوثيقة رقم ١١٤ والتي جاء فيها أن إيجار الدار المذكورة في هذه الوثيقة وهي سكن شخص يدعى «الحاج أحمد بن-» عن شهر ربيع الثاني سنة ٧٨٥هـ / يونيو ١٢٨٣م كان ثمانية دراهم فضة. وقد بخلت علينا الوثيقة بذكر اسم الحي الذي تقع فيه تلك الدار لتحديد ما إذا كان من الأحياء الراقية أم الشعبية أو أحياء الطبقة الوسطى. كذلك الوثيقة رقم ٩٦ والمؤرخة في ١١ رجب سنة ٧٨٥هـ / ١٨ سبتمبر ١٢٨٣م والتي جاء بها أن الدار المؤجرة هي ملك أحد أمراء المماليك ويدعى الحاج ناصر بن عبد الله بن فروخ وكان مقدماً للطواشية، وأن داره تقع في حارة المشاركة بالقدس، وإيجارها هو مبلغ ٩٧,٥ درهما شهرياً^(٥٧). وقد يرى البعض أن إيجار الدار الأخيرة يبدو مرتفعاً، لكن من خلال إلقاء نظرة على صاحبها، وهو أحد أمراء المماليك يمكننا القول إنها كانت بلا شك داراً كبيرة وفي أحد الأحياء الراقية من القدس، وعلى هذا فقيمة الإيجار المذكورة معقولة، وكنا نود أن نتوصل إلى معرفة هامش الربح الذي وضعه أصحاب الأملاك المؤجرة والذي يجب أن تحققه الأموال التي دفعوها في شراء تلك الدور. لكن ليس لدينا سوى هذين الرقمين السابقين عن القيمة الإيجارية، مع وجود أسعار شراء العديد من الدور، مثال ذلك ما جاء في الوثيقة رقم ١٥ بتاريخ ١٦ رمضان سنة ٧٤٣هـ / ١٢ فبراير ١٣٤٣م حيث تذكر لنا أن شخصاً نصرانياً من أبناء بيت المقدس يدعى «رزق الله بن بولس التاجر» قد قام بشراء دار بحارة النصارى - وهي من الأحياء الشعبية في

القدس - بالقرب من دير باسل نظير مبلغ وقدره ١٢٠ درهما من صاحبها «الشيخ أبي المحاسن يوسف...» وما جاء في الوثيقة رقم ٢٩ بتاريخ ٢١ ذي القعدة سنة ٧٨٠هـ / ١٠ مارس ١٣٧٩م، وفيها أن «الشيخ برهان الدين إبراهيم الناصري المقرئ في المسجد الأقصى يشتري داراً بالقرب من قناطر الخضير (حارة في خط الطواحين) بمبلغ ٨٢٥ درهما من محمد بن أحمد بن محمد بن فرج الزيدي». وما جاء في الوثيقة رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢٠ رمضان ٧٦٥هـ / ٢١ يونيو ١٣٦٤م من أن «المعلم أحمد بن إدريس السكندري المقيم بالقدس يشتري داراً في خط باب السلسلة في سوق داود من حسن بن علي بن حسن بمبلغ ٤٠٠ درهماً. كذلك ما جاء في الوثيقة رقم ٦١٩ المؤرخة في ١٥ ذي القعدة ٧٨٠هـ / ٣ مارس ١٣٧٩م أن سعر دار في قناطر الخضير في خط الطواحين هو مبلغ ٨٢٠ درهماً». بينما جاء في الوثيقة رقم ٣٦٧ بتاريخ ٢٦ رمضان ٧٤٣هـ / ٢٢ فبراير ١٣٤٣م أن ثمن منزل متهدم في حارة الخوالدة كان ٣٠ دهماً^(٥٨).

هذا مع أعترافنا بوجود العديد من المنازل الساكنة ولا يدفع لها إيجار، كأن تكون موقوفة على من يسكنها ممن تشترط فيهم شروطاً خاصة مثال ذلك ما جاء في الوثيقة رقم ٤٣٣ المؤرخة في ١٢ محرم سنة ٧٩٦هـ / ١٣ نوفمبر ١٣٩٣م وهي وثيقة حصر تركة شخص يدعى «محمد بن سليمان بن مسعود الحسباني» كان يسكن هو وزوجته «فاطمة بنت أحمد الحسبانية» في «دار وقف العميان». وما جاء في الوثيقة رقم ٣٤٣ المؤرخة في ٢٧ شعبان ٧٩٥هـ / ٨ يوليو ١٣٩٣م وهي وثيقة حصر موجودات امرأة طريجة الفراش تدعى حمراء، تسكن في دار في باب حطة، دار وقف الناصر بن الحنبلي، وذكرت أن ورثتها هم زوجها، وبيت المال لأنها لم تتجب منه. وكذلك ما جاء في الوثيقة رقم ٤٨٤ المؤرخة في ٤ ربيع الثاني ٧٩٤هـ / ٢٩ فبراير ١٣٩٢م وهي وثيقة حصر موجودات امرأة طريجة الفراش تدعى «حُسن بنت عبد الله» كانت تسكن في دار وقف المرحوم محمد جوزية في حارة المشاركة، وذكرت أن ورثتها هم ابنها محمد بن إبراهيم الحلبي وابنتها عائشة. وما جاء في الوثيقة رقم ٥٠٤ المؤرخة في ١٧ ذي الحجة ٧٩٣هـ / ١٥ نوفمبر ١٣٩١م وهي وثيقة حصر تركة المتوفى مخلوف بن رضوان بن عبد الواحد حداد. وكان يقيم هو وزوجته في دار وقف الدوادارية في وادي الطواحين. وجاء في حجة الوقف رقم ٨٣٣ بتاريخ ٢٥ ربيع الأول سنة ٧٤٧هـ / ١٦ يوليو ١٣٤٦م من أن فاطمة بنت محمد بن علي المحسنة المغربية تقف «جميع عماراتها المستجدة بالقبو الروماني بدارها بحارة المغارة بالقدس الشريف حده من القبلة الدرب السالك ومن الشرق دار الواقفة المذكورة ومن الشام - أي الشمال - دار الفقراء المغاربة المقيمين بزواية الشيخ عمر ومن الغرب الدرب السالك بحقوق ذلك كله وما

عرف به ونسب إليه على من يسكنه من الفقراء العجائز من المغاربة سكناً من غير الانتفاع بظهر القبو المذكور فإذا انقضوا يجري ذلك مجرى وقف حارة المغاربة المذكور وقفاً صحيحاً شرعياً محرماً بحرمة الله تعالى لا يباع ولا يوهب ولا يتبادل به...» (٥٩).

وقد يكون الوقف على ذرية المالك فيعيشون في المنزل ولا يدفعون إيجاراً هم ونسلهم من بعدهم، ولدينا العديد والعديد من وثائق هذا النوع إلا أننا سنكتفي بمثال واحد، وهو ما جاء في الوثيقة رقم ٦١٧ المؤرخة في ٢٦ صفر ٧٥٩هـ / ٧ فبراير ١٣٥٨م حيث أوقف أحد أبناء مدينة بيت المقدس ويدعى «الشيخ عثمان بن محمد بن سلمان الغزي داراً له في الخليل على مصالح أطفاله وذريته ومن بعدهم للفقراء من المسلمين» (٦٠).

وتبغى الإشارة إلى أنه في بداية حياة الزوجين (العريس والعروس) عادة ما تخرج العروس إلى منزل أهل العريس وتعيش فيه عند أبناء الطوائف الدينية الثلاث، وفي بعض الحالات كان العريس يشترط على عروسه ألا تطلب منه الانفصال عن أهله، وإن كانت هناك حالات خرج فيها الابن من منزل أبيه، إذا رغبت هي في ذلك. وفي بعض الأحيان كان يصير والد العروس على أن تبقى ابنته وزوجها معه في داره مدة إلى أن تتعود ابنته على زوجها، وفي هذه الحالة كان العريس لا يدفع إيجاراً عند المسلمين، وعند اليهود يقوم بدفع إيجار رمزي، وإن كانت هناك بعض وثائق خاصة باليهود في مجموعة الجنيزة تنص صراحة على عدم دفع الإيجار (٦١).

ما يحبه الزوجان في بعضهما

كان الزوج وما يزال يحب في زوجته أن تكون صادقة، تحافظ على أسرارها، تحفظه في ماله وعرضه في حضوره وفي غيابه، جميلة، مريحة، جذابة، تمشط شعرها جيداً، وتضع الكحل في عينيها، تعطر جسدها، وأن تكون ولودة. وأن تعامل والديه بكل احترام، بينما كان يتم النص على ذلك في عقود الزواج عند اليهود، وأن تطيع أوامرها، وأن تقبل نصحتها (٦٢)، وأن ترعى الأطفال وتعطيهم الفرصة للتعليم لأن المجتمع اهتم بتوفير المصاريف اللازمة للتعليم، وأن تكون على دراية بكل شئون بيتها وزوجها وأطفالها، مع الأخذ في الاعتبار أن العمل في المنزل لم يكن شاقاً ويتيح لها قدراً من الوقت لمزاولة بعض الأنشطة، فالقمح كان يخزن في المنزل، والطاحونة اليدوية «الرحاة» متوفرة لخدمة ربة المنزل، والخبز يمكن شراؤه من الأسواق، وإذا تم إعداده في المنزل فإنه يخبز في فرن قريب، والطعام كان بسيطاً. وبسبب ندرة الخشب

وارتفاع أسعاره كان يفضل الطعام جاهزاً، والغسيل والتنظيف لم يكن عبئاً على المرأة، فهناك القصار الذي يقوم بغسل وتنظيف الملابس، والغزل والنسج قامت به المرأة ونذر ذكره في وثائقنا باستثناء بعض الأفراد الذين احترفوا تلك المهنة. (٦٣) هذا إلى جانب أننا ذكرنا في كتاب لنا عن المرأة المصرية والشامية عصر الحروب الصليبية المنشور في المجلس الأعلى للثقافة عام ٢٠٠٣ العديد من الأنشطة التي قامت بها المرأة، في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وكانت محل استحسان كل الرجال، بل وافتخر كثيرون من مشاهير كبار رجالات ذلك العصر بأنهم تعلموا على أيديها. كما أنها تمنّت منه ألا يتزوج عليها إلا لضرورة ترضاه، وألا يقيم علاقات جنسية مع جواريه اللاتي يمتلكن، وكان هذا هو قانون الكنيسة، بل إن عقود الزواج عند اليهود وبخاصة من طائفة القرائين كانت تتضمن وعداً من الزوج ألا يتزوج امرأة أخرى وألا يحتفظ بخادمة لا تقبلها الزوجة. وهناك إقرار من الزوج في حالة ما إذا وقعت زوجته أسيرة فعليه أن يفديها بمال ليس من مؤخر صداقها ولكن من ماله الخاص، وهذا ما كان يتم عند المسلمين والمسيحيين دون ذكر ذلك في عقد الزواج. (٦٤).

ومما كانت تحبه الزوجة في زوجها هو أن يشعرها بمسئوليته الكاملة عن الأسرة، وألا يخرج في أسفار بعيدة كثيراً، وإذا خرج فعليه أن يترك لزوجته وأولاده النفقة المناسبة التي تكفيهم مدة غيابه. وعند اليهود بوجه خاص كان يتم النص على ذلك في عقد الزواج. (٦٥). وأن يدرك أن من حقها أن ترى أقاربها وصديقاتها بين الحين والحين، كما كان في مقدورهن أن يأتين لزيارتها من وقت إلى آخر، وربما تم ذلك مرة أو مرتين في الشهر ولكن بعد إذن من زوجها لها بذلك. وأن يكون رقيقاً، عطوفاً، معتدلاً، يظهر لها الحب، والاستحسان، كريم العقل، يقابلها بالإحسان، وأن يكون ذا مروءة، ويحمل لها الهدايا خصوصاً عند عودته من رحلة عمل. وأن يأخذ من يوم الخميس يوماً للمتعة الزوجية، فيستحم فيه ويتعطر صباح الجمعة قبل صلاة الجمعة إذا كان مسلماً، أما إذا كان يهودياً فيأخذ يوم الجمعة لنفس الغرض، وإذا كان مسيحياً فيأخذ يوم السبت لنفس الغرض. (٦٦). كذلك أحببت المرأة في الرجل أن تتمتع بحياتها وتزور الأسواق، وأن تكون هناك أيام راحة، هي الجمعة - للمسلمات، والسبت - لليهوديات - والأحد للمسيحيات. فيترك لها الفرصة في أن تتمتع بالاستماع إلى أبيها وهو يقرأ في أحد الكتب المقدسة أو أن تحضر أحد مجالس العلم والمناقشات، أو الذهاب إلى الحمامات العامة مرة على الأقل كل أسبوع، أو المشاركة في الاحتفالات العائلية من زواج، أو زيارات، أو التهنة بمولود جديد، وتمضية بعض الوقت مع الصديقات في سرد القصص والحكايات، والحديث عن مشترياتهن، أو غناء بعض القصائد، وربما

العلاقة بين الآباء والأبناء

سبق وأشرنا إلى أن الأطفال متعة وزينة الحياة الدنيا لدى جميع الطوائف الدينية، إلا أنه من الواضح أن الناس في ذلك الزمان لم يتخلصوا من بعض التقاليد المتوارثة عبر أزمان سحيقة، ذلك أن إنجاب البنات عند الجميع من مسلمين ومسيحيين ويهود كان غير مستحب، بدليل ما يرد كثيراً من إشارات عند موت إحدى البنات أن يخلفها ولد، أي أن يرزق الله والديها ولداً عوضاً عنها كما جاء في خطاب من مجموعة الجنيزة العبارة: «إن الصغيرة - يقصد زوجة كاتب الخطاب - بخير، إن الله قد منحها طفلاً بدلاً عن البنت التي ماتت»^(٦٨). وليس معنى هذا كراهية البنات، بل هو نوع من التفضيل، وهناك من كان يفضل خلفه البنات. فلدينا بعض الأمثلة عن رجال عانوا كثيراً من أجل مصلحة بناتهم، فهناك أحد النساك من بيزنطة، وقد عاش في بيت المقدس حزيناً في كنيسة جبل صهيون كتب يقول: إنه ينبغي أن يعود إلى وطنه كي يرفع ابنته الوحيدة. كما جاء في إحدى الوثائق أن رجلاً رزق بمولودة أثناء غيابه، فكتب لزوجته يعبر عن فرحته بالطفلة وأن الزوجة ليست ملامة على إنجابها تلك الطفلة، فيقول: «إنني سعيد بابنتي! لأنها المولودة الأولى لنا فهل أكرهها؟ طبعاً لا، إن الله يمنع ذلك. وما أقوله هو: إن الله جعلني سعيد الحظ، إنها بشير السعد لي ولك...». وهو يعبر بذلك على أنهما قد تجنبنا عين الحسود التي كانت ستصيبهما، «ثانياً فإن تلك الطفلة هي أم صغيرة لأولاد ستلدهم مستقبلاً»^(٦٩).

أما عن علاقة الأبناء بوالديهم، فمعروف أنه في تلك العصور أن الأبناء كانوا يظهرهم امتنانهم لوالديهم بتقبيل أيديهم، وربما أيديهم وأرجلهم على الأقل في خطاباتهم لهم. كما كان من المتوقع من الأبناء أن يقوموا برعاية والديهم وتقديم كل عون ممكن لهم إذا دعت الحاجة لذلك. مع أن الوثائق التي بين أيدينا لم تتضمن مايشير إلى نوع العلاقة بين الأبناء والوالدين بشكل مباشر، باستثناء الوثيقة رقم ٢١١ وهي بتاريخ أول شوال سنة ٧٨٨هـ. وفيها أقر أحد كبار تجار بيت المقدس وهو «الصدر الأجل ناصر الدين محمد بن المرحوم علاء الدين علي الحموي أحد أعيان السادة التجار بالقدس الشريف وهو معروف عند شهوده إقراراً شرعياً في صحة عقله وتوكل جسمه أن عنده لولده من الدراهم الفضة الجارية في المعاملة الشامية عشرة آلاف درهم نصفها خمسة آلاف وأن ذلك لولده لصلبه شمس الدين محمد المراهق وبه شهد عليه في يوم الفطر المبارك من شهور سنة ثمان وثمانين وسبعمائة...» ثم شهادة الشهود. وواضح من نص الوثيقة أن هذا التاجر عندما مرض مرضاً يخشى منه الموت كتب هذا الإشهاد على نفسه بهذا المبلغ كشكل من أشكال تراكم الثروة في أفراد

الأسرة^(٧٠) وكنوع من تأمين مستقبل الابن من قبل والده القادر. وكذلك ما تشير إليه الوثيقة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١ شوال سنة ٧٨٨هـ من أن نفس الشخص سابق الذكر يقر أمام مجلس القضاء الشرعي بأنه «جهز ابنته الست المصونة فاطمة زوج الفقير إلى الله تعالى كمال الدين أحمد بن المرحوم الشيخ الإمام القدوة سعد الدين محمد الموعاني الأصل بما مبلغه من الدراهم الفضة الجارية في المعاملة الشامية عشرة آلاف درهم نصفها خمسة آلاف وأن ذلك حوايج على عادة الجهاز وبه شهد عليه يوم الفطر المبارك سنة ثمانية وثمانون وسبعمائة». تم توقيع الشهود واعتماد القاضي الشافعي ذلك^(٧١). وهذا التاجر نفسه الذي رأيناه في الوثيقة السابقة وبنفس التاريخ يؤكد لنا حرصه كأب على المساواة في مساعدة أولاده لا فرق بين ولد أو بنت، فهو كما أمن مستقبل ابنه الذي لم يصل سن الرشد، فقد كان حريصاً على أن يزوج ابنته من زوج من أسرة علمية تتصف بالصلاح والعلم، وأن يدفع لها مبلغاً كبيراً كهذا في زواجها.

كما أننا عثرنا في مجموعة وثائق الجنييزة على خطاب مرسل من أحد الأبناء في مدينة المقدس إلى أخته في مدينة طليطلة في الأندلس يقول فيه: إن أبانا قد وصل إلى حالة لانتمناها إلا لأعدائنا فقط، لقد أصبح قعيداً، كفيفاً، غائب العقل، ويعاني كثيراً. إن حامل هذا الخطاب إليك سوف يخبرك بمدى رعايتي له، فهو لا ينقصه أي شيء، لأنني أقوم على خدمته خير قيام. ولا أعتمد على أحد آخر، ففراشي جعلته ملاصقاً لفراشه، وأقوم بالليل عدة مرات لكي أغطيه وأقلبه، لأنه غير قادر على ذلك بنفسه. الله يلطف به على ما عاناه^(٧٢). كما يبدو أن العلاقة بين الأبناء والأم كانت أقوى مما هي بين الأب، ولم تكن هناك فوارق بين البنين والبنات في ذلك^(٧٣).

مسئولية الزوج عن أسرته

سبقت الإشارة منذ قليل إلى إحساس أحد الآباء بمسئوليته نحو ابنه ثم ابنته، ونسمع في وثيقة محفوظة الآن في متحف جامعة فلادلفيا عن أحد الآباء ويعمل ناسخاً، وهو أب لخمسة أطفال ولكي يطعم أسرته، فقد قام أولاً ببيع مجوهرات زوجته وأفضل ما عنده من ملابس وأثاث وكتب، كما اضطر إلى الاقتراض، وعندما ضاقت به الحال، اضطر إلى التوجه إلى دمشق حيث كانت ظروف عمله هناك أفضل وعمل بها بعض الوقت مما مكّنه من أن يرسل لأسرته كل ما يقدر عليه «من أجل أولاده». إلا أن الطاعون اجتاح دمشق وتوقف الطلب على نسخ الكتب، فقرّر أن يجرب حظّه في العاصمة القاهرة، وهاجر إلى مصر، كل هذا بسبب إحساسه بمسئوليته نحو عائلته، ولا نعرف بعد ذلك هل استقر فيها، وطلب من أسرته اللحاق به أم لا^(٧٤).

وفي وثائق الحرم القدسي بعض الأمثلة على أن الزوج إذا نزلت به ضائقة فإنه يطرق جميع الأبواب ليوفر لأسرته الحاجات الضرورية من منطلق شعوره بالمسؤولية نحو أسرته، نذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما جاء في الوثيقة رقم ١٣ بتاريخ أول شهر صفر سنة ٧٧٧هـ من أن أحد أبناء بيت المقدس ويدعى إبراهيم الناصري تقدم بطلب لأحد المسؤولين يشرح فيه أنه «في عايلة... وليس له دخل من أي مؤسسة خيرية أو دينية أو اجتماعية، وأنه «من أهل الاستحقاق»... ويطلب صدقة تصرف له من «الرباط المنصوري» نسبة إلى السلطان المنصور قلاوون وهي عبارة عن رطل «خبز في كل يوم»، ويدعو للمستئول أن يؤيده الله بمنه وكرمه، وقد جاء في الهامش الأيمن من الوثيقة «ليقرر عوضاً عن المتوفى إلى رحمة الله تعالى وهو في كل يوم أربعة أرغفة، سابع صفر سنة سبع وسبعين وسبعمائة».(٧٥) وما جاء في الوثيقة رقم ١٠ من أن نفس الشخص المذكور يتقدم بطلب إلى المشرف على الأوقاف وهو قاضي القضاة الشافعي، يطلب منه سكناً في إحدى المنشآت المخصصة لذلك، ويذكر أنه من أهل العلم الشريف وحملة كتاب الله تعالى، في حاجة لسكن له ولأسرته، وأن يوافق على إسكانه أسوة بالفقراء الصوفية، وقد جاء رد القاضي على ظهر الوثيقة على النحو التالي «الحمد لله إن لم يكن استكمل بالرباط المبني لساكنيه بالقدس الشريف عشرون فقيهاً فيستقر بالرباط المذكور وإن كان قد استكمل فيها شرط الواقف فمن توفي منهم أو توجه لسكن بغير القدس الشريف فيستقر عوضه ويعين له سكن بالرباط المذكور...» وما جاء في الوثيقة رقم ٢٣٢ وهي عبارة عن قصة «شكوى» مقدمة من أحد أبناء القدس ويدعى يعقوب يذكر فيها أنه صاحب عائلة كبيرة وقد أصبح في فاقة، وليس لديه شيء يرهنه أو يبيعه لينفقه على عياله، ويطلب من الحاكم الشرعي وهو قاضي القضاة الشافعي أن يأمر بصرف صدقة له من أي جهة كانت ليستعين بها في الإنفاق عليهم(٧٦).

وإذا اضطر الزوج للسفر بحثاً عن رزقه، فقد كان يتحتم عليه أن يدفع لزوجته ما تواجه به التكاليف اللازمة للحياة اليومية من طعام وشراب وكسوة وما إلى ذلك، وهنا إشارة في وثائق الجنيزة أن رب أسرة دفع لزوجته ثمن ٣ وية من القمح وثمان طحنها وثمان ثلاثة أوقيات شامية من الزيت للطعام والإضاءة، بالإضافة إلى ثمن الحطب اللازم كوقود، وعشرون درهما أسبوعياً لشراء لوازم أخرى طوال مدة غيابه(٧٧).

المشكلات العائلية

المشكلات العائلية من الأمور المألوفة في حياة الناس والمجتمعات في كل عصر

ومكان وزمان. وكثير منها يتم حله عن طريق التفاهم بين الزوج والزوجة، أو عن طريق تدخل بعض الأقارب والأصدقاء للطرفين. والحقيقة التي ينبغي علينا أن نذكرها أن الرجال بوجه خاص كانوا حريصين كل الحرص على زوجاتهم سواء في حياتهم أو عندما يشعر الواحد منهم بدنو أجله، فلدينا العشرات والعشرات من وثائق حصر موجودات رجال على فراش الموت، وخصوصاً ممن لم ينجبوا أولاداً ذكوراً يستغرقون ميراثهم كله مع الزوجات، وفي هذه الحالة وخوفاً من أن يدخل بيت المال شريكاً في الميراث في التركة، كان الواحد منهم يذكر أن لزوجته في ذمته مبلغاً كبيراً كمؤخر صداق إلى جانب بعض الديون، حتى إذا قومت التركة وتم تجهيزه للدفن وتسديد ديونه تتوّل التركة كلها للزوجة ولأولاده البنات من بعده، ولا يأخذ بيت المال شيئاً. وكان هذا هو حال أبناء الطوائف الدينية المختلفة من يهود ومسيحيين ومسلمين في القدس.

إما إذا حدث خلاف عميق بين الزوجين واستحالت العشرة بينهما، فقد كان الطلاق هو الحل لمثل هذه الحالات، وإذا تعسف الزوج ولم يطلق زوجته، فقد كان من حقها أن تطلب الخلع، أي أن يطلقها نظير مبلغ تدفعه له، والأهم من هذا هو أنه في هذه الحالة يصبح أمر الزوجة في يديها ولا يحق للزوج أن يرجعها إلى عصمته في مدة العدة إلا إذا وافقت هي على ذلك وغالباً ما كانت تزيد من مبلغ صداقها الأول، وكان من حقها تسجيل قيمة ومقدار الصداق الجديد في عقد زواجها. ولدينا من هذا النوع الوثيقة رقم ٤٧ من وثائق الحرم القدسي والمؤرخة في ٦ ذي القعدة سنة ٧٧٠هـ، وهي عبارة عن عقد زواج بين المدعو سيف الدين أرمنجي بن عبد الله وبين مختلعتة خديجة بنت المرحوم بدر الدين حسين بن هندي، وكانت قد طلبت منه الخلع مرتين من قبل، ويتبين من هامش الوثيقة الأيمن أن الزوج زاد قيمة الصداق بعد العقد مائتي دينار فأصبح الصداق ٣٠٠ ديناراً. وفي آخر الوثيقة شرح يستفاد منه أن خديجة تزوجت من شخص آخر بعد وفاة زوجها أرمنجي، وذلك في سنة ٧٨١، ثم طلقت طلاقاً بائناً للمرة الأخيرة. وفي آخر عقد الزواج شهادة شاهدين هما: محمد بن محمد بن سليم، وعلى بن أبي بكر بن محمد (٧٨).

كما تشير الوثيقة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٥ ذي الحجة سنة ٧٩٥هـ إلى أن الزوجة، كانت تلجأ إلى القضاء للحصول على حقوقها من زوجها، وخصوصاً إذا فشلت في ذلك بالطرق الودية، فالزوجة هنا وتدعى فاطمة بنت أحمد بن حسن الحلبيّة الأصل والمقيمة في القدس تشكو زوجها المدعو علي بن محمد بن علي الحلبي الشهير بابن الدمشقي مغسل الأموات، وتذكر أن زوجها قد طلقها ثلاثاً وأنها تستحق عليه المتعة، أي متعة الطلاق وهي عبارة عن مبلغ من المال بحسب حالة الزوج المادية بالإضافة إلى

الكسوة، فسأل القاضي الزوج عن دخله، ثم حكم لها عليه بمبلغ ثلاثمائة درهما عن الكسوة والمتعة، وهو دون نصف مهرها كما هو مقتضى الشريعة، وفي آخر الوثيقة جاء توقيع الشهود. (٧٩)

وتؤكد الوثيقة رقم ٢٨٧ والمؤرخة في ١٢ صفر سنة ٧٨٧هـ أن هناك بعض الخلافات الزوجية التي كان يتم حلها بالطرق الودية، وتحصل الزوجة المطلقة على جميع حقوقها من مؤخر صداق ونفقة ومتعة وكسوة وغيرها. فالزوجة هنا وتدعى فاطمة أقرت «أنها قبضت وتسلمت وصار إليها من يد زوجها المسمى ناصر الدين محمد، أحد كبار التجار بالقدس الشريف من الذهب الهرجة المصري المسكوك أربعين مثقالاً - ديناراً - نصف ذلك عشرون مثقالاً وذلك مؤخر صداقها...» وأقرت أيضاً أنها «مواصلة بسكوتها ونفقتها من زوجها إلى يوم تاريخه» بل إنها «أقرت أيضاً أن في ذمتها لزوجها المسمى فيه بطريق القرض الشرعي من الدراهم الفضة الجارية في المعاملة الشامية مائتي درهم نصفها مائة درهم واحدة...» (٨٠).

وما جاء في الوثيقة رقم ٤٥٨ المؤرخة في ١٨ ربيع الأول سنة ٧٨٣هـ وهي عبارة عن إقرار بقبض نفقة طفل رضيع، ذلك أن أحد رجال الصوفية ويدعى برهان الدين الناصري كان قد تزوج أخت الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن فهد الخليلي ثم طلقها وتدعى فاطمة، وفي هذه الوثيقة يقر الشيخ عبد الرحمن بأنه قبض وتسلم ثمانية وعشرين درهماً عن المدة من العاشر من محرم إلى آخر ربيع الأول من السنة المذكورة وسلمها لأخته كنفقة للرضيع، وأن الهدف من تدوين مثل هذه الوثائق كنوع من الإثبات لا غير (٨١).

وأخيراً ينبغي أن نشير إلى أن الخلافات العائلية لم تكن قاصرة على الأزواج والزوجات، إذ نسمع عن وجود خلافات بين الأبناء بعضهم وبعض وخصوصاً عقب وفاة والدهم الذي يترك لهم بعض الميراث، إلا أنها حالات نادرة، فمن بين حوالي ٨٨٠ وثيقة هناك وثيقة واحدة، وهي الوثيقة رقم ٢٧٨ وهي عبارة عن قصة «شكوى» من سيدة تدعى غالية بنت عثمان بن ثعلب توفي والدها وطمع أخوها في ميراثها، لذا فهي تستعطف قاضي القضاة في القدس أن يستخلص لها حقها في وقف أبيها على الذرية من أخيها المتولى النظر عليه، وذلك وفق الشرع الشريف. وواضح من كلامها للقاضي وجود خلافات بين الورثة، فأخوها وأختها يقفان في جانب وهي في جانب آخر (٨٢).

وضع الأطفال القصر في الأسرة

القاعدة الشرعية أن القاصر لابد أن يوضع تحت تصرف وصي شرعي، الأم، العم، أو الخال، فإن لم يوجد وصي من أقرابه يقوم الحاكم الشرعي في القدس في ذلك العصر وهو القاضي الشافعي بوضعه تحت وصاية أحد أعوانه من القضاة، وهو الذي عرف باسم «أمين الحكم» أو «أمين الحكم العزيز». وأن هذا القاصر لا يحق له بيع ولا شراء ولا هبة ولا توكيل، ولا عتق حتى يبلغ سن الرشد وهي غير سن البلوغ بدليل ما جاء في الوثيقة رقم ٢٣ من وثائق الحرم القدسي والمؤرخة في العشر الأخيرة من شهر صفر سنة ٧٩٧هـ، وهي عبارة عن حكم قضائي صادر من القاضي الشافعي للقدس الشريف، يعلن فيه بطلان عتق عبيدين وجاريتين لأن العتق صدر من قاصر وصل إلى سن البلوغ ولكنه لم يكن قد وصل بعد إلى سن الرشد التي تخول له الحق في التصرف (٨٣).

وقد بلغ من حرص بعض الآباء على أبنائهم تعيين وصي عليهم أثناء حياته ثقة منهم في الوصي، فالوثيقة رقم ٦١٣ والمؤرخة في ١٩ ذي القعدة سنة ٧٩٦هـ تذكر لنا أن أحد تجار بيت المقدس ويدعى شرف الدين محمود بن شهاب الدين أحمد بن محمد الخوارزمي، وهو في مرض جسمه أسند وصيته إلى زوجته المرأة الكامل سراملك وله منها عشرة أولاد، على أن تتصرف لهم في ماله المخلف لهم التصرف الشرعي. وواضح أن اختياره لها وصية بحيث تكون أهلاً لهذه الوصاية (٨٤).

وينبغي أن نشير إلى أن بعض فقهاء المسلمين وأصحاب الكتب المعاصرة طالبوا الوصي على الأيتام أن يرعى مصالحهم، ويتيح لهم فرص التعليم، حيث وفر لهم المجتمع كثيراً من المنشآت التعليمية وخصوصاً الكتاتيب والتي عرف الواحد منها باسم «كتاب السبيل» أو «كتاب الأيتام» أو «كتاب الأولاد». واستثمار أموالهم حتى لا تفقد هذه الأموال قيمتها بمرور الزمن، والتحفظ على أموالهم، وعدم الإقراض منها. وأن يخرجوا زكاتها إذا حال عليها الحول، وألا يحوج الواحد منهم أم اليتيم إلى التردد إلى بابه طلباً لنفقات أطفالها اليتامى، ومن فعل ذلك فقد ظلم ظلماً عظيماً (٨٥).

توارث الوظائف والحرف في الأسرة

هناك العديد من الوثائق في هذه المجموعة التي تظهر بوضوح مدى حرص الآباء على توريث وظائفهم وحرفهم لأبنائهم، وإعدادهم منذ صغرهم ليرثوهم في تلك الوظائف والحرف، ونقل خبراتهم بل ونقل «سر المهنة» لهم، لما توفره لهم هذه الوظائف والحرف من دخل مالي، ونفوذ، ومكانة اجتماعية. فمن العائلات المقدسية القديمة

التي ترجع إلى بداية عصر سلاطين المماليك عائلة الشيخ يونس أو عائلة يونس، وهي من العائلات التي توارثت الولاية على أوقاف النبي موسى منذ عهد الظاهر بيبرس، وكانت تشرف كذلك على السماط الذي يتم في موسم النبي موسى ويُقدم فيه الأرز والدبس والفلفل والحمص والملح، وكذلك الخبز. ومن العائلات المقدسية القديمة والتي ترجع إلى بدايات الفتح الإسلامي للقدس عائلة الصحابي الجليل عبادة بن الصامت، والتي توارث أفرادها الإشراف على وقف هذا الصحابي الجليل الموجود في قرية نبالة أي القرية المعروفة اليوم ببير نبالا شمالي القدس قرب قرية الجيب، وقرية برج عرب بظاهر القدس على بعد بضعة كيلو مترات إلى الشمال الغربي قبل قرية لفتا وعلى الطريق المؤدي إليها «سماها اليهود روميما» وقرية صرعى التي تقع على بعد ٣١ كيلو مترا غربي القدس، كانت تقع على ضفة وادي الصرار الشمالية وهي من القرى التي دمرها اليهود سنة ١٩٥٨ م (٨٦).

وكانت المنافسة شديدة جداً بين أبناء تلك الأسر، والتي تم حصرها في حوالي ٥٠ أسرة من الأسر وخصوصاً العلمية منها، وقد تمثلت المنافسة في شقين الأول وهو الإنتاج العلمي، أما الثاني وهو الذي يهمنا هنا فهو تولي العديد من الوظائف لما تحققه من دخول مرتفعة لأبناء تلك الأسر، وبالتالي ما توفره هذه الوظائف من مكانة اجتماعية وجاء في المجتمع وداخل نطاق الأسرة الواحدة، مع ما يؤدي إليه ذلك من علاقة وطيدة بالسلطة الحاكمة (٨٧).

ولم يكن هذا هو دأب أبناء الأسر الكبيرة وحسب، بل وأبناء الأسر الصغيرة والناشئة، مثال ذلك ما تذكره لنا الوثيقة رقم ٢ المؤرخة في آخر ربيع الأول سنة ٧٨٨هـ وهي عبارة عن مرسوم صادر من الأمير علاء الدين أقبغا الحاجب بغزة المحروسة سابقاً. بأن يستقر «الشيخ العالم الفاضل الشيخ برهان الدين إبراهيم الناصري أسبغ الله عليه ظلاله على قراءة الميعاد - أي درس الوعظ والإرشاد والحث على التقوى - بالصخرة الشريفة يوم الجمعة من وقت التذكير إلى وقت آذان الظهر ويوم الأحد بعد صلاة الصبح وليلة الخميس بعد صلاة المغرب وله القراءة من التفاسير والأحاديث وكلام المشايخ بالحكايات والموعظة وله في ذلك معلوم في كل شهر يمضي مبلغ عشرة دراهم وبعد وفاة المشار إليه والعياذ بالله يكون ولده مستمراً على وظيفة والده من غير منازع ومعارض إن كان أهلاً بالوظيفة...» (٨٨).

ولم يتغير هذا الوضع في العصر العثماني، بل وظهر على نطاق واسع لدى أرباب الحرف بجميع طوائفهم، مع الحرص كل الحرص على توارث منصب «شيخ الطائفة»، حيث ظهر بوضوح هذا المنصب، بحيث كان لكل طائفة حرفية شيخها، فقد كان هناك

شيخ للأساكفة، وشيخ للأطباء والجراحين والحكماء، وشيخ لطائفة البياطرة، وشيخ لطائفة بائعي الكتب، وشيخ لطائفة التجار، وشيخ لطائفة الترابين، وشيخ لطائفة التراسين، أي حمالي القمح، وشيخ لطائفة الحدادين، وشيخ لطائفة الحفارين، أي حفاري القبور، وشيخ لطائفة الحلوانية، وشيخ لطائفة حمالي الموتى، وشيخ لطائفة الحمامين والحلاقين، وشيخ لطائفة الحياكين، وشيخ لطائفة الخبازين، وشيخ لطائفة الخضرية، وشيخ لطائفة الخياطين، ولطائفة الدباغين، ولطائفة الدلالين، ولطائفة الزبالين، ولطائفة السرامجية، ولطائفة السقائين ولطائفة السكاكينية والسيوفية، ولطائفة السلاحين، ولطائفة السوق، ولطائفة السياجين والبيارية، ولطائفة الشعارية، ولطائفة الشماعين، ولطائفة الصباغين، ولطائفة الصياغ، كما كان التسامح الديني هو أهم ما ساد بين أبناء هذه الطوائف الحرفية، وتشير سجلات المحكمة الشرعية في القدس إلى أن المسيحيين في الطائفة ربما اختاروا شيخاً مسلماً أو يهودياً عليهم، والمسلمون كانوا يختارون شيخاً مسيحياً أو يهودياً، واليهود كانوا يختارون شيخاً مسلماً أو مسيحياً عليهم، وكل ما يهمهم هو أن يكون أكثر كفاءة وخبرة ودراية بأمور حرفته وأكثر مقدرة على سياسة أبناء طائفته الحرفية. وهناك الكثير من الإشارات عن تنافس العديد من العائلات المقدسية التي احتكرت مشيخة طائفة زمناً طويلاً، بل نسمع أن كثيراً من مشايخ الطوائف الحرفية يتنازلون عن ربع هذه المشيخة أو تلك، ولم نسمع أن مثل هذا التنازل قد لقي رفضاً من أبناء طائفة من الطوائف التي ذكرناها، إلا في حالة المرض الذي لا يرجى منه الشفاء، أو العجز، فقد كان أبناء الطائفة يختارون خليفة لشيخهم، وينيبون عنهم جماعة منهم لإبلاغ رغبتهم هذه إلى الحاكم الشرعي وهو القاضي الحنفي، الذي يتأكد من ذلك ثم يصدر قراراً بذلك (١٩).

الأثاث المنزلي

إن معلوماتنا عن الأثاث المنزلي في مدينة بيت المقدس عصر سلاطين المماليك تعتمد أساساً على ما جاء في وثائق حصر الموجودات، وهي وثائق تهتم بالدرجة الأولى بحصر ممتلكات أشخاص طريحي الفراش في مرض الموت. وبيد هذا النوع من الوثائق عادة بالقول: «حصل الوقوف على»، يلي ذلك تاريخ الوثيقة، ثم موقع البيت الذي حصل فيه الوقوف واسم المريض ونسبه. وبعد ذلك يأتي ضبط الحوائج والمخلفات وبيانات حول الديون سواء له أو عليه، وبعدئذ تحدد أسماء الورثة، ومن بينهم بيت المال في حالة ما إذا كان الشخص المريض لم ينجب، أو أنجب بناتاً لا

يستغرقون الإرث كله. وفي كثير من الحالات كان حصر التركة يتم بحضور ممثل بيت المال، والشهود العدول من قبل قاضي قضاة القدس الشافعي هذا إلى جانب وثائق الإرث الحشري وهي تركات من يموت ولا وارث له، أو له ورثة لا يستغرقون الإرث كله. وأهمية هذين النوعين من الوثائق أنهما حويا معلومات كثيرة عن الملابس وأدوات الزينة والحلي وأثاث المقاعد والسجاجيد والبسط والمفارش وأدوات المنزل اللازمة للطعام وغيرها^(٩٠).

ويتضح من دراسة هذه الوثائق التي قاربت ٤٠٠ وثيقة أن بيوت مدينة بيت المقدس في ذلك العصر قد احتوت على القليل من قطع الأثاث الكبيرة الحجم، مثل المناضد (الطاولات)، والكراسي، والدواليب، والأسرة. فالدواليب لم يرد ذكرها إلا في أربع وثائق وكانت من نوع الدواليب الخشبية أو الدواليب المحفورة في الحوائط الحجرية. وأما الأسرة فلم ترد إلا مرة واحدة ضمن تركة امرأة كان سريرها من نوع الخشب الصنف^(٩١) ولعل السبب في ذلك راجع إلى أن الناس اعتادوا أن يفتershوا الأرض معتمدين على المقاعد والمخدات والبسط والسجاجيد والمفارش الجلدية، والطراحت وهي عبارة عن مراتب مستطيلة أو مربعة تفرش ويجلس عليها أثناء النهار، ويتم النوم عليها بعد وضع المخدات عليها بالليل، أو في أوقات الراحة، وعادة ما يكون لكل واحد منها وجه (غطاء) من جوخ أزرق، أو وجه جوزي، وبطانة حمراء يتم حشوها بالصوف أو القطن^(٩٢).

وكانت أغطية المنازل تفرش بالبسط التي تتسج من الصوف والتي يتم جلبها من أرمينيا ويطلق عليها اسم البسط الرومية، ذات الصوف الجيد والقرمزية اللون، كما يتم جلب أنواع منها من الشوبك بالأردن والتي تسمى الشوبكية، ومنها ما هو كبير ومنها ما هو صغير. كما أن تلك البيوت اقتنت أنواعاً من السجاجيد الصوفية ذات اللون الأبيض والأخضر والعسلي، والمزينة برسومات بيضاء ومبطنة ببطانة مطرزة بأبيض، ولها شرashiي زرقاء، وأغلب السجاد الذي جاء ذكره في الوثائق تم صنعه في اليمن وحواران^(٩٣).

أما المقاعد التي جاء ذكرها في الوثائق فقد كانت من القطن أو الجوخ وهي زرقاء اللون، فقد ذكرت الوثيقة رقم ١٠٠ أحد المقاعد بأنه قطني صغير رومي، وآخر من الجوخ الأزرق، وقد تضاف إليه قطعة من جلد أو يبطن ببطانة زرقاء، كما أن المقعد الذي جاء ذكره في الوثيقة ١٢٦ كان أزرقاً وبوسطه نطع (قطعة جلد) عتيق، كما أن المقعد الذي ذكرته الوثيقة رقم ٥١٢ كان أبيض اللون ومن القطن ولكنه ببطانة زرقاء^(٩٤).

ويأتي بعد السجاد كفرش عام الحصر والطراريح أو الطراحات التي كانت تفرش على الأرض، ومعظم الطراريح التي جاء ذكرها في الوثائق تختلف ألوانها بين الأزرق والأبيض والأحمر، وقد تكون بوجه وكما سبق أن أشرنا، فقد عثرنا في الوثائق على طراحات بوجه قدسي وبطانة زرقاء، وغيرها ببطانة حمراء أو بيضاء^(٩٥).

واستعملت المخدات أو الوسائد لراحة الناس عند الجلوس أو النوم، ويبدو أنها كانت مثل تلك المعروفة في زماننا حيث تحشى وتوضع في كيس، ومن الطبيعي أن القماش المستعمل اختلف باختلاف مستويات الناس الاجتماعية، فقد كان قماشها من الحرير أو المشتهر أو القماش العادي وتحشى بالقطن أو بورق الموز أو اللباد الأبيض، أما ألوانها فكانت زرقاء أو بيضاء بكيس أحمر أو زيتي حرير وأحياناً تطرز بالحرير الأحمر أو الأبيض^(٩٦).

كما استعملت الألفحة كدثار عند النوم سواء كان اللحف بدون بطانة أو ببطانة، وقد عرف مجتمع بيت المقدس في ذلك العصر بوجه عام وفي القرن الثامن الهجري، الرابع عشر للميلاد بوجه خاص أنواعاً مختلفة من الألفحة، منها بوجوه قدسية مربعة ببطانة زرقاء، أو بوجه جوخ أحمر وأخضر ببطانة بيضاء، وغالباً ما يوضع فوق اللحف ملاءة لتقيه الأوساخ وتجعله أقدر على منع البرد. هذا بالإضافة إلى أنواع الركينات، والتي غالباً ما يكون القصد منها تزيين المكان الخاص بالجلوس، أو وضعها في أركان الحجرة لتضفي جمالاً على المنظر، وعادة ما تكون مطرزة بحرير أزرق أو أحمر بحاشية مزركشة، وقد كانت بعض الركينات التي ورد ذكرها في الوثائق بيضاء اللون مطرزة بحرير أزرق، وأخرى بيضاء مطرزة بحرير أحمر^(٩٧).

الأدوات المنزلية

والوثائق تزودنا بأسماء وأنواع العديد من الأدوات المنزلية التي كانت مستعملة في ذلك العصر، وبعضها ما يزال مستعملاً إلى اليوم، أو كانت مستعملة حتى الأمس القريب. فالوثيقة رقم ٦٣٥ وهي بتاريخ ١٨ محرم سنة ٧٩٣هـ وهي وثيقة حصر موجودات رجل طريق الفراش يدعى الحاج حسن العجمي بالقدس بحارة المشاركة والتي كانت تقع شمال باب حطة. جاء فيها ذكر الأدوات دست نحاس وسلطاني، وفأس حديد بهراوة، وطشت من الفخار ضيق من الأسفل واسع من الأعلى مكسور، ومسرجة خشب، وأبريق، وقدرة فخار وقرطلتين - أي سلتين من الخوص - ضمن أحدهما منجل صغير، وخمس ملاعق، ومكنسة صغيرة، وقفة صغيرة ضمنها مكحلة، وسكينة، ومطحنة عتيقة قش، وطبق قش عتيق، ومنجل، وغريال، وخشبية برسم الدق، وسيخ

حديد صغير، وعلبة ميزان ضمنها ميزانين صغار برسم الفضة خالي من الصنح، ومغرفة، وثلاث ملاعق، ومطرقة صغيرة، وأبريق زيت فارغ، وأواني من الفخار تسمى برنية، وزبدية مدهونة، وحقة نحاس صغيرة مكسورة، خابية ضمنها طحين لم يستنفذ به، ومعلبة (إناء يحلب فيه)، وجرة عتيقة. أما الوثيقة رقم ٣٠١ المؤرخة في ١٤ محرم ٧٩٧هـ وهي وثيقة حصر موجودات أيضاً، من ضمن ما جاء بها: فردة صندوق من خشب، هاون نحاس كبير، ثلاث صواني، طاسة كبيرة، شربة نحاس، سطل صغير نحاس، حقة نحاس أصفر، مصفاة صغيرة. أما الوثيقة رقم ٢٠٠ وهي بتاريخ آخر ذي القعدة سنة ٧٩٥هـ فقد كان من ضمن ما جاء بها: دست نحاس وسطاني، وطاسة نحاس، ونحاس أصفر ثلاث طاسات صغار، زبدية نحاس صغيرة، حقة نحاس أصفر، مصفاة صغيرة، صينيتين نحاس صغار، مقلادة نحاس (٩٨).

واضح من خلال الأدوات المنزلية التي تم ذكرها أن الأواني المستخدمة في منازل القدس في ذلك العصر، ولعلها ظلت مستخدمة إلى وقت قريب وكما هو الحال في كثير من المدن العربية كانت النحاس الأبيض أو الأحمر، إلى جانب بعض الآنية الفخارية، وبعض الآلات المصنوعة من الحديد مثل السكاكين والملاعق والأسياخ، والتي ربما صنعت أيديها من الخشب، كما تم استخدام الخشب على نطاق ضيق في عمل «الخشبية التي برسم الدق» جنباً إلى جنب الأوعية المصنوعة من القش أو سعف النخيل مثل القفاف والسلال وغيرها، وكلها أدوات كانت معروفة ومستخدمة إلى زمن قريب في القدس وفي غيرها من المدن العربية الأخرى.

ولأن هذه المجموعة من الوثائق تخص البسطاء من الناس في حياتهم اليومية، فقد عكست لنا حقيقة هامة، وهي وعي هؤلاء الناس بالأحوال الاقتصادية، ولأن المعادن من ذهب وفضة ونحاس كانت أسعارها في ارتفاع مستمر، فلم يكن أمام هؤلاء البسطاء إلا أن يقبلوا على شراء الأواني النحاسية لا بقصد استخدامها وحسب، بل لأنها كانت تشكل شكلاً من أشكال تكديس الثروة حتى ولو كانت بمقدار ضئيل، والدليل على هذا وجود الأواني النحاسية بشكل أو بآخر في غالب وثائق حصر الموجودات، كما أن الوثيقة رقم ٦٢٢ المؤرخة في ٢٢ رمضان ٧٨٨هـ / ١٧ أكتوبر ١٣٨٦م تؤكد هذا الاتجاه بشكل لا يدع مجالاً للشك، فقد جاء فيها أن «الحاجة الجليلة المصونة شيرين بنت عبد الله، زوجة أحد رجال الصوفية، وقارئ القرآن الكريم في المسجد الأقصى، ويدعى الشيخ برهان إبراهيم بن الشيخ رزق الله بن شهاب الدين أحمد الناصري، اشترت

أدوات متعددة من النحاس الأبيض في ذلك التاريخ بمبلغ ٥٠٠ درهما. وهو مبلغ لا يستهان به بمقاييس تلك الفترة، بل هو يزيد عن ثمن منزل من المنازل التي تحدثنا عنها في الصفحات السابقة (٩٩).



الهوامش والتعليقات

(١) Donald little: "The significance of the Harm Documents for the Study of Medieval Islamic History" In Der Islam, 57, 1980, pp. 189-21.

(٢) العسلي «د. كامل جميل»: وثائق مقدسية تاريخية، ج١، عمان، ١٩٨٣م، ج٢، عمان، ١٩٨٥م، ج٣، عمان، ١٩٨٩م.

(٣) صالحية «د. محمد عيسى»: حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية السادسة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

(٤) انظر : مجلة التربية، مجلة محكمة تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ١٢٩، يونيو ١٩٩٩، ص ١٧٨ - ٢١٥، العدد ١٤٠، مارس ٢٠٠٢، ص ١٩٠ - ٢٢٥؛ والعدد ١٤٦ سبتمبر ٢٠٠٣، ص ١٥٨.

(٥) Little : Acatalogue Of The Islamic Documents From Al-Haram As- Sarif in Jerusalem, Beirut 1989 p. 300.

(٦) راجع : النويري «شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب» نهاية الأرب في فنون الأدب، القاهرة ١٩٢٣ - ١٩٧٦، ج٩، ص ١٢٢.

(٧) المصدر السابق : نفسه، ج٩، ص ١٢١، ١٢٤.

(٨) Little: Op. Cit. P. 302

(٩) العسلي : نفسه، ج٣، ص ٧٣.

(١٠) المرجع السابق: نفسه، ج٢، ص ١١١.

(١١) Little: Op. Cit. p. 301

(١٢) العسلي: نفسه، ج٢، ص ١٩ - ١٢.

(١٣) Little: Op. Cit. p. 303

(١٤) Ibid: Op. Cit. p. 306

(١٥) عبد الكريم رافق: «دراسة عمرانية واجتماعية واقتصادية من خلال الوثائق الشرعية» المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، عمان ١٩٨٣م، المجلد الثاني، ص ٩٦.

(١٦) انظر الوثيقة رقم ٣٨٢ في العسلي : نفسه، ج١، ص ٢٥٢.

(١٧) انظر الوثيقة رقم ٢٨٩ في العسلي : نفسه، ج٢، ص ١١٦.

(١٨) المرجع السابق: نفسه ج٢ ص ١٤٢ .

(١٩) المرجع السابق : نفسه، ج٢، ص ١٠٩ .

Little: Op. Cit. p. 154 (٢٠)

Ibid p. 154. (٢١)

I bid: pp. 103-135 (٢٢)

S.D. Goitein : A Mediterranean Society, London 1978, vol, III, pp. 128-237. (٢٣)

(٢٤) صالحة : نفسه، ص ١٠٤ .

Little : Op. Cit. P. 167 (٢٥)

I bid ; pp. 122, 142, 217, 231, 74. (٢٦)

I bid; pp. 92, 107 (٢٧)

(٢٨) العسلي : نفسه، ج٢، ص ٤٢.

(٢٩) المرجع السابق : نفسه.

Little: Op. Cit. p. 74- 135 (٣٠)

Ibid : pp. 105-127 (٣١)

Ibid; pp. 136 (٣٢)

(٣٣) علي السيد علي (دكتور) القدس في العصر المملوكي، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٢٧٤ .

(٣٤) غوشة (محمد هاشم موسى): حارة السعدية في القدس، رام الله، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ٩٩ .

Little: Op. Cit. P. 89 - 106 (٣٥)

(٣٦) غوشة، نفسه، ص ١٤١

(٣٧) المرجع السابق: نفسه، ص ١٤١ - ١٤٢

(٣٨) المرجع السابق: نفسه، ص ١٤٢

K.A.C. Creswell; short Account of Early Muslim Architecture, London, 1948, (٣٩)
p. 184.

(٤٠) غوشة ، نفسه، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٤١) المرجع السابق: نفسه، ص ١٤٨ .

(٤٢) السجل رقم ١٤٦ من سجلات المحكمة الشرعية، ص ١٧٣ - ١٧٤، المرجع
السابق: نفسه، ص ١٤٩ .

(٤٣) غوشة : نفسه، ص ١٥٢ - ١٥٥ .

(٤٤) زياد المدني: القدس وحوائها، عمان، ١٩٩٧، ص ٧٣ .

(٤٥) غوشة: نفسه ص ٩٣ - ١٧١ .

(٤٦) سجل شرعي رقم ٢٤٤ .

(٤٧) غوشة: نفسه ، ص ٩٣ - ١٨٠ - ١٨٣ .

(٤٨) Amiry (M.A.); Jerusalem Arab Origin and heritage, London, 1948, p. 9.

(٤٩) العسلي (كامل جميل): بيت المقدس في كتب الرحلات عند العرب والمسلمين،
عمان، ١٩٩٢م، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٥٠) غوشة : نفسه، ص ١٣٨ .

(٥١) العسلي : وثائق مقدسية، ج١، ص ٢٨٠ .

(٥٢) أحمد إبراهيم بك : المعاملات الشرعية المالية، القاهرة، ١٣٥٥هـ، ص ١٦؛
غوشة: نفسه، ص ١٨٧ .

(٥٣) غوشة: نفسه، ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٥٤) المرجع السابق : نفسه، ص ٢٥٥ .

Little : pp. 96 (٥٥)

Ibid : pp. 95-172. (٥٦)

Ibid; pp. 96- 183 (٥٧)

Ibid; pp. 277- 293 (٥٨)

(٥٩) العسلي : نفسه، ج١ ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ ، I bid; pp. 116-131

I bid; pp. 319	(٦٠)
Goitein: Op. Cit. pp. 150-153	(٦١)
I bid; pp. 156 - 166	(٦٢)
I bid; pp. 341 - 342	(٦٣)
I bid; pp. 341	(٦٤)
Littel; pp. 106-107	(٦٥)
I bid; pp. 156	(٦٦)
I bid; pp. 166-168	(٦٧)
I bid; pp. 343-344	(٦٨)
I bid; pp. 227-228	(٦٩)
I bid; pp. 227-229	(٧٠)

(٧١) العسلي : نفسه، ج٢، ص ٨٣ - ٨٥

Goitein; Op. Cit. p. 240	(٧٢)
I bid; pp. 242	(٧٣)
I bid; pp. 242	(٧٤)
I bid; pp. 201	(٧٥)

(٧٦) العسلي : نفسه، ج١، ص ٢٤٠

(٧٧) المرجع السابق: نفسه، ج١، ص ٢١٢، ٢١٤

(٧٨) المرجع السابق: نفسه، ج١، ص ٢١٥، ٢١٦؛ ١٩١؛ Goitein; Op. Cit. p.

(٧٩) العسلي : نفسه، ج١، ص ٢٥٤ - ٢٥٧ .

(٨٠) العسلي : نفسه، ج١، ص ١٩ .

(٨١) المرجع نفسه، ج٢، ص ١١١ .

(٨٢) نفسه، ج٢، ص ١١٥ .

(٨٣) نفسه، ج١، ص ٢١٧ .

(٨٤) المرجع نفسه، ج١، ص ٢٢١ .

(٨٥) المرجع نفسه، ج٢، ص ١٤٢ .

(٨٦) السبكي «تاج الدين عبد الوهاب ت ٧٧١هـ»: معيد النعم ومبيد النقم، دار
الحداد، بيروت، ١٩٨٣م ص ٦٢ .

(٨٧) العسلي: نفسه، ج٣، ص ١٣٠ - ١٣٢ .

(٨٨) المرجع نفسه، ج١، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٨٩) عطا الله «محمود علي»: وثائق الطوائف الحرفية، في القدس في القرن السابع
عشر الميلادي، جامعة النجاح الوطنية، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر،
١٩٩١م، ص ١٩ - ٢٩٩ .

(٩٠) العسلي: نفسه، ج١، ص ٢٦١ - ٢٦٨: صالحية: نفسه، ص ١٩ - ٣٣ .

(٩١) صالحية: نفسه، ص ٣٣ .

(٩٢) العسلي: نفسه، ج٢، ص ٣٣ .

(٩٣) صالحية: نفسه، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٩٤) المرجع السابق: نفسه، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٩٥) نفسه: ص ٣٤ .

(٩٦) نفسه، ص ٣٤ .

(٩٧) نفسه، ص ٣٥ .

(٩٨) مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، طبع بيروت
بالأوفست، ج٢، ص ٥٤ .

(٩٩) العسلي: نفسه، ج٢، ص ٣٣ - ٣٤ - ٣٧ - ٣٨ - ٧٨ - ٢٩٣. Little : Op. Cit. P. 293.

